

مدى إلتزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم 4 "عقود التأمين " بالإفصاح في القوائم المالية – دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية

Impact of Insurance Companies Commitment with the Financial Reporting Standard No. 4 "Insurance Contracts" on the Disclosure Requirements in the financial statements – a Field Study on Jordanian Insurance Companies

الطالب

عماد الدين وشاح عبد الكريم الوشاح

الإشراف

الدكتور محمد أبو الهيجاء

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة جرش الأهلية

الفصل الصيفي/ ٢٠١٤

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

" شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً
بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ "

صدق الله العظيم

سورة آل عمران آية (١٨)

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين ...

إلى إخوتي الأعزاء ...

إلى مدينة السلط الحبيبة ...

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا البحث...

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على المصطفى الأمين

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأساتذة الكرام في جامعة جرش الأهلية الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم الغزير خلال مراحل دراستي . كما وأجزي الشكر والتقديـــر للدكتور محمد أبو الهيجاء الذي أشرف على هذا البحث وأثراه بعلمه الواسع كما وأتقدم بالشكر للجنة المناقشة الكريمة والمتمثله بالدكتور محمود الجبالي(كمشرف خارجي) و الدكتور محمد عثمان والدكتور مأمون القضاة والدكتور محمد أبو الهيجاء (كمشرف ورئيس للجنة) والذين لم يبخلوا علي بعلمهم وخبرتهم من خلال ملاحظاتهم وتعديلاتهم القيمة والتي زادت من أهمية وجمال هذا البحث.

فجزاهم الله عني خير الجزاء .

الباحث

جامعة جرش

التفويض

أنا الطالب عماد الدين وشاح عبد الكريم الوشاح أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي المعنونه " **مدى إلتزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ (عقود التأمين) بالإفصاح في القوائم المالية- دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية** " للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: ....

التاريخ: ....

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على أثر إلتزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم 4 "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية. إستخدم الباحث أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات حيث تم تحليل الاستبانة باستخدام الأساليب الوصفية (الأوساط الحسابية والتكرارات والنسب المئوية وإختبار T–Test، تكونت عينة الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام وبعض الموظفين العاملين في الدوائر المالية لشركات التأمين الأردنية. تم اختيارهم بطريقة عشوائية والبالغ عددهم (١٣٠) موظف. ومن خلال هذه الدراسة تم الكشف عن الإستنتاجات التالية:

١- ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ضمن المجال الذي يقيس التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها.

٢- ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ضمن المجالات التي تقيس (تحسين موثوقية بياناتها، ولاستبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية، عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية، والاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية، والمحاسبة عن التزامات عقود التأمين) ما عدا مجال (إلغاء الحذر المفرط) حيث أن المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت متوسطة ومرتفعة.

٣- ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ضمن المجال الذي يقيس المتطلبات الاساسية للإفصاحات عن معيار الإبلاغ المالي رقم 4 "عقود التأمين".

Abstract

This study aimed at highlight the Impact of Insurance Companies Commitment to the Financial Reporting Standard No. 4 “Insurance Policies” on the Disclosure Requirements in the financial statements, the researcher used the questionnaire to collect information and the questionnaire were analyzed by using descriptive methods (mean, frequencies and percentages). The study sample consisted of employees in finance departments of the insurance companies in Jordan which were selected randomly as Totaling (130) employee. The study showed that:

1- The mean of the study paragraphs were high within the domain, which measures the “Impact of Insurance Companies Commitment to the Financial Reporting Standard No. 4 “Insurance Policies” on the Disclosure Requirements in the financial statements” for Improve the reliability of their data.
2- The mean of the study paragraphs were high within the domain, which measures the “Improve the reliability of their data, and ruled out the margins of future investments, reverse the current market interest rates, and the recognition of gains and losses property rights, accounting for the obligations of insurance contracts” except the domain (to cancel the

over caution) as the mean of the paragraphs of the study came medium and high.

3- The mean of the study paragraphs were high within the domain, which measures "the basic requirements for the disclosure of financial reporting standard No. 4 "insurance contract".

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١- مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين أحد القطاعات الإقتصادية الهامة، ومصدراً من مصادر الإدخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الإقتصادي، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، إذ يسهم التأمين في المبادلات التجارية وتشجيعها وخاصة في مجال تطور وضمان الصادرات والواردات، ويعمل أيضاً على زيادة الإنتاج وحفظ الثروة المستغلة وخلق رؤوس الأموال الكبيرة من المدخرين الصغار، وتحقيق الإستغلال الأمثل لهذه الأموال المجمعة في مشاريع إقتصادية منتجة(عربيات، ٢٠٠٩).

وشركات التأمين في السوق الأردني تمارس مختلف أنواع التأمين وتحرص على مواكبة وتوفير كل ما هو جديد ومتطور من أغطية الحماية والبرامج التأمينية لتلبية مختلف إحتياجات المؤسسات والأفراد ضد المخاطر التي يتعرضون لها سواء في أنفسهم أو ممتلكاتهم أو مسؤولياتهم تجاه الآخرين، حيث تتميز شركات التأمين في الأردن بمستوى عالٍ من الخبرات العِملية والعَلمية والخدمة المميزة وبما يضمن خدمة المواطن الأردني والمجتمع ككل، كما تبرز أهمية قطاع التأمين من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى خلق آلاف فرص العمل للعمالة المحلية (الإتحاد الأردني للتأمين،٢٠٠٧).

إلا أنه ونظراً للتحديات التي واجهت قطاع التأمين إثر الفضائح المالية والأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها دول العالم وما نتج عنها من إختلاف السياسات الحكومية المتعاقبة حول دخول شركات تأمين جديدة وتعرضها لصعوبات مالية أفقدها ثقة أصحاب المصالح بالبيانات والتقارير المالية الأمر الذي دفع بتلك الشركات إلى تبني معايير إبلاغ مالية تلتزم بها في مجال تفعيل ثقة أصحاب المصالح والعملاء بما يتم نشره وإعداده من تقارير مالية

نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به في دعم مصداقية القوائم المالية وموثوقيتها والإفصاح عن تقاريرها بشفافية بما يضمن إستمراريتها(FARKASNÉ and LÓRÁNT, 2010).

حيث أكد (Geneva,2009) إن التحديات التي واجهها العالم كان لها التأثير الأكبر في أموال التأمين والتي يتم إستثمارها إما في إقراض أو في صورة سندات في الأسواق المالية مما أدى الى هبوط القيمة السوقية لشركات التأمين ولذلك تم تقييد الأوراق المالية في جانب الأصول لكل شركة من شركات التأمين بالقيمة الدفترية وليس بالقيمة السوقية، لأن القيمة السوقية إنخفضت كثيراً بفعل تلك التحديات.

وفي هذا الشأن أشار(Barcena,2009) إلى تأثر سير العمل داخل قطاع التأمين بإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي الذي عانت منه منظمات الأعمال والبنوك وشركات التمويل العقاري وشركات الخدمات في العالم كافة إثر الأزمات المالية حيث إن التأثير الأكبر كان على تجديد إتفاقيات إعادة التأمين.

كما أشار كل من سلوم ونوري(٢٠١٠) أن الممارسات الخاطئة لإستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي إستخدمتها الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول كانت بمثابة الثغرة التي تم إستغلالها من قبل الإدارات بشكل سيىء ليعكس حقيقة تلك الممارسات الإقتصادية دون الإلتزام بالمعايير المحاسبية بشكل سليم وعدم إظهار المصداقية والشفافية في قوائم البيانات المالية لمستخدميها. مما تتطلب ذلك إعادة النظر بهذه المعايير التي وتعاني من خلل يتوجب الإحتياط لتغييرها لتحسين مستوى النزاهة والشفافية في بياناتها في ضوء متطلبات الإفصاح عنها، وأن يتم إعادة النظر بالمعايير المعتمدة حالياً مع التطرق لمعايير جديدة لغرض التوصل إلى إعداد قوائم مالية ذات شفافية عالية جداً مع إصدار التعليمات التي تساعد في تطبيق تلك المعايير.

وهذا ما أكد عليه كوسر (Koser,2010) بضرورة وجود معايير محاسبية ذات صفة عالمية لغرض تفادي حدوث أزمات مالية جديدة مشابهة قد تكون أقوى من الأزمة المالية الإقتصادية التي شهدها العالم لتشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتغيير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في شركات التأمين.

لذا فإن هناك حاجة متزايدة من قبل شركات التأمين لإضفاء تحسينات على السياسات المحاسبية لعقود التأمين للإلتزام بمعايير عقد التأمين بما ينسجم مع متطلبات الإفصاح لإصدار التقارير المالية للإفصاح عن تقاريرها المالية وقياس منافع ذلك عليها من خلال توفير معلومات عادلة عن القوائم المالية الختامية اللازمة لدعم الإدارة في إتخاذ قرارات طويلة وقصيرة المدى والذي ينعكس أثره على نشاط الشركة ومعدل أرباحها الذي يرفع من مركزها المالي ويُحسن من موثوقية بياناتها بما يلغي الحذر المفرط وهوامش الإستثمارات المستقبلية (Krishnamurthy et al,2005).

ومن المعايير المحاسبية الدولية (Accounting for insurance contracts— **IFRS 4**) والذي ويتطلب تحسينات محدودة على محاسبة عقود التأمين من قبل شركات التأمين، والإفصاح عن التقارير المالية بما يحدد ويوضح المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين ويساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين والتي تعمل على تحسين المعلومات المحاسبية(صالح، رياض، علا،٢٠١١). لذلك قامت هذه الدراسة بالكشف عن مدى إلتزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين" على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية – دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية.

٢- مشكلة الدراسة وأسئلتها:-

يعتبر التأمين أحد الوسائل الحديثة والمهمة الداخلة في منظومة التنظيم الإقتصادي والمالي، فله دوره المتعاظم في التطور الصناعي، والزراعي، والتجاري، وسائر الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صناعة التأمين تضاهي العمل المصرفي، وفي ضوء الأهمية الجوهرية الإقتصادية والإجتماعية لصناعة التأمين على المستوى المحلي والعالمي بصفة عامة، فإن مثل هذه الشركات تحتاج إلى وجود معايير إبلاغ خاصة بعقود التامين فعالة تضمن لها الإفصاح عن قوائمها المالية لتمكنها من التنبؤ بالأخطار ومواجهة غياب المعلومات النوعية والحقائق غير القابلة للقياس ولا يتم ذلك إلا من خلال إرساء هياكل سليمة تتمثل بالمعيار الدولي رقم ٤ الذي يسعى الى إستحداث السياسات محاسبية لعقود التأمين تتضمن إعادة قياس إلتزامات

التأمين المحددة بشكل ثابت في كل مرحلة لتعكس مستوى الإفصاح عن تقاريرها المالية بما ينسجم مع المعايير الدولية لاصدار التقارير المالية.

ومن هذا المنطلق تتمثل أسئلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

١- ما مدى إلتزام شركات التأمين الأردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها؟

٣- هل يضيف المعيار الدولي رقم ٤ أي تحسينات على السياسات المحاسبية لعقود التأمين بما ينسجم مع متطلبات الإفصاح لإصدار التقارير المالية حيث يضمن لها (لإلغاء الحذر المفرط، ولاستبعاد هوامش الإستثمارات المستقبلية، عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية، والإعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية، والمحاسبة عن إلتزامات عقود التأمين)؟

٣- أهمية الدراسة:-

تتضح أهمية الدراسة الحالية في جانبين الجانب النظري والاخر تطبيقي، فمن الناحية النظرية، من المتوقع أن توفر الدراسة مراجعة حديثة لأحد الموضوعات البحثية الهامة وهو بيان معيار الإبلاغ المالي للتأمين رقم ٤ "عقود التأمين" موحد وقابل للتطبيق وينسجم مع متطلبات الإفصاح لإصدار التقارير المالية في كافة دول العالم لتحسين موثوقية التقارير المالية لعقود التأمين في شركات التأمين.

أما من الناحية التطبيقية، فإنه من المتوقع أن تكون نتائجها ذات أهمية خاصة للهيئات المنظمة لقطاع التأمين وكذلك المدراء والعاملين وبالتالي المستفيدين في هذا القطاع وكذلك لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وشركات التأمين والمختصين والمهتمين بهذا الموضوع.

٤- أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى ما يلي:-

١. التعرف على مدى إلتزام شركات التأمين الأردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية.

٢. التعرف على متطلبات تغيير سياساتها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين في الشركات الأردنية لإصدار التقارير المالية.

٥- فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بما يلي:

الفرضية الرئيسية الاولى H01: لا تلتزم شركات التأمين الأردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على الإفصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها.

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يضيف المعيار الدولي رقم ٤ أي تحسينات على السياسات المحاسبية لعقود التأمين بما ينسجم مع الإفصاح لإصدار التقارير المالية.

٦- مصطلحات الدراسة :

تتمثل مصطلحات الدراسة بما يلي:

-تعريف عقود التأمين: عرف المعيار الدولي للتقارير المالية عقد التأمين على أنه عقد بموجبه يقبل المؤمن لديه Insurer خطر تأميني هام من طرف آخر (حامل بوليصة التأمين Insurance policy holder) بموافقته على تعويض حامل بوليصة التأمين إذا وقع حدث محدد غير مؤكد مستقبلاً (الحدث المؤمن عليه the insured event) بحيث يؤثر عكسياً على حامل بوليصة التأمين(Hussein and Pasha, 2011).

- **الإفصاح في القوائم المالية:** وهي أن تكون القوائم المالية شاملة لكافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، والتي تمكن من إعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن المنشأة(**Janssen and Karamychev, 2005**).

- **شركة التأمين:** مؤسسة تجارية تهدف لتحقيق الربح، عبر جمع الأقساط من المؤمن لهم، وإستثمار الأموال المجمعة في أوجه متعددة تكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة كدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.

٧- منهجية الدراسة:

- **منهج الدراسة:**

إستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، القائم على جمع البيانات، وتصنيفها، وتنظيمها وتحليلها.

- **مجتمع الدراسة:**

الدوائر المالية لشركات التأمين الأردنية، والتي بلغ عددها في مطلع العام الحالي ٢٥ شركة.

٨- أسلوب الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلات الدراسة وإختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى النتائج والإستنتاجات، سيتم تقسيم البحث إلى أجزاء ثلاث، يتناول الجزء الأول أدبيات الدراسة، وسيتم تقديم إطار نظري للمشكلة قيد البحث، مستعيناً في ذلك بالمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وبشكل رئيسي على الدوريات المحاسبية، مع الإستعانة ببعض مواقع الإنترنت وبعض المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية، وسيأتي بعد ذلك الجانب الميداني في الجزء الثاني لإختبار موضوع البحث(مدى إلتزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين" على الافصاح في القوائم المالية – دراسة ميدانية في شركات التامين الاردنية)، وستتضمن منهجية الدراسة الميدانية من خلال الإعتماد على الزيارات الميدانية لشركات التأمين الأردنية وإستطلاع رأي المهنيين فيها، من خلال توزيع إستبانة على عينة الدراسة سيتم تصميمها من خلال الإطار الفكري للموضوع، ومن ثم سيتم تحليل الإستبانة بإستخدام الأساليب الوصفية (الأوساط الحسابية والتكرارات والنسب المئوية) لكل فئة من فئات الدراسة. كما أنه سيتم إستخدام الأساليب الإحصائية الإستدلالية لعرض النتائج التي سيتم التوصل إليها، والإستنتاجات التي ستستخلص من هذه الدراسة، ثم سيتم تقديم الإقتراحات والتوصيات المناسبة.

٩- معالجة البيانات الإحصائية وتحليل النتائج:

سوف يتم إستخدام (SPSS) لتحليل البيانات التي سوف يتم جمعها من مجتمع الدراسة، كما سوف يتم إستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة. وسوف يتم إستخراج معامل الإنحدار، كما سوف يتم إجراء أي تحليل يناسب بيانات الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(٢-١): الإطار النّظري

(١-٢-١) مفهوم التأمين وأنواعه ودوره في المجتمع.

(٢-٢-١) تاريخ تطور قطاع التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية.

(٣-٢-١) معايير الإبلاغ المالي.

(٤-٢-١)معيار الإبلاغ المالي رقم٤"عقود التأمين" **Insurance contracts**:

(٥-٢-١)متطلبات الإفصاح في القوائم المالية.

(٦-٢-١)الإفصاحات المطلوبة عن معيار الإبلاغ المالي رقم 4 "عقود التأمين ".

(٢-٢):الدّراسات السّابقة

أ- الدراسات العربية

ب- الدراسات الأجنبية

(٢-١): الإطار النّظري:

تناولت هذه الدراسة الأدب النظري المتعلق بمدى تطبيق شركات التأمين لمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين" على متطلبات الافصاح في القوائم المالية – دراسة ميدانية في شركات التأمين الأردنية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضع الدراسة الحالية، وفيما يلي إيضاح لكل منهما:

(1-2-1): مفهوم التأمين وأنواعه ودوره في المجتمع:

تعد شركات التأمين نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها، سواء أكان تأميناً على الحياة أم تأمينًا عامًا على الممتلكات حيث تحصل على الأموال من خلال تجميع أقساط التأمين لعدد كبير من الأفراد المعرضين لمخاطر لتكوين حصيلة تساهم في تعويض الأفراد الذين تلحق بهم الأضرار التي تنجم عن إحدى هذه المخاطر والعمل على إستثمار ما تبقى منها بعد خصم مصاريفها التشغيلية مقابل عائد يشارك فيه المؤمن لهم، إلا أن تزايد أعداد شركات التأمين ساهم إلى وجود منافسة شديدة من حيث السعر وجودة الخدمات التي تقدمها هذه الشركات الأمر الذي أدى إلى إندماج بعض شركات التأمين لزيادة رأس مالها كطريقة لتنظيم وإدارة نمو قطاع التأمين، فالتأمين يعني توزيع الخسائر العرضية من خلال نقل الأخطار أو تحويلها من المؤمن له إلى شركات التأمين التي تقبل تعويض مثل هذه الخسائر عند تحقق تلك الأخطار (العجمي، ١٩٩٨).

وهو عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمَّن له نظير دفع قسط ، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن ، تعهد بمقتضاه بحيث يدفع هذا الأخير أداء معينا عند تحقق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقًا لقوانين الإحصاء (أبوالسعود،2000).

ويشير(IAA PAPER, 2000) أن للتأمين عدة سمات أساسية هي:

– توزيع الخسارة الفعلية على جماعة المؤمن لهم.

– دفع الخسارة العرضية والتي تكون غير متوقعة وتحدث بمحض الصدفة ،أي الخسارة التي تقع عن غير قصد.

– نقل الخطر من المؤمن له إلى شركة التأمين ذات المركز المالي القوي الذي يمكنها من تحمل الخسارة ودفع قيمتها بدلاً من أن يتحملها المؤمن له مثل خطر هلاك الممتلكات وخطر المسؤولية المدنية.

– تعويض الخسارة التي يتكبدها المؤمن له، أي أن شركة التأمين تعيد المؤمن له إلى وضعه المالي كما هو قبل حدوث الخسارة.

يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين رئيسيين هما (معروف،٢٠٠٣):

١– التأمين الخاص ويشمل:

أ – تأمين الحياة حالة الوفاة والتأمين الصحي لعلاج المؤمن له عند إصابته بأي مرض كان أو تعرضه لحادث معين.

ب – تأمين الممتلكات الخسائر التي يتعرض لها الشخص المؤمن إثر تعرض ممتلكاته لأخطار مثل خطر الحريق والسرقة وخطر الزلازل.

ج – تأمين مسؤولية الشخص عن الأضرار والخسائر التي يلحقها بالغير سواءً كان مقصوداً أم غير مقصود كتأمين الحريق والصواعق والعواصف والزلازل والبراكين وأعمال الشغب وإرتطام المركبات، والتأمين البحري المتعلقة بعملية نقل البضائع، التأمين ضد الحوادث.

٢– التأمين العام ويشمل:

– الضمان الإجتماعي وهو نوع من أنواع التأمين الحكومي ويغطي التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة، وضد الشيخوخة والعجز الدائم أو المؤقت بسبب المرض والأمومة والوفاة، والتأمين الصحي للعامل وعائلته وتأمين البطالة.

ويشير (Bothwell et al, 2011) الى أن لعقود التأمين دور في المجتمع من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، ويمكن تلخيص هذه الفوائد على النحو التالي:

- توفر عقود التامين أماناً وإستقراراً إقتصادياً، حيث أن الأشخاص الذين يتعرضون لأضرار يستعيدون وضعهم المالي.

- يوفر الطمأنينة ويخفف من الخوف قبل أن يتعرض الشخص لضرر أو خسارة ما أو بعد أن يتعرض لها.

- يوفر لشركات التأمين مصدراً مهماً للتمويل والإستثمار.

- يسهم في تقليل الخسائر أو حتى منعها، وذلك من خلال شروط السلامة التي تفرضها على المؤمن لهم.

- تعزيز قدرة الفرد أو الجماعة للحصول على الإئتمان.

وتتمثل أي عملية تأمينية بسبعة عناصر أساسية (Werner and Modlin, 2010):

١- عقد التأمين: وهو عقد بين المؤمن والمؤمن له يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يدفع تعويض للمؤمن له.

٢- وثيقة أو بوليصة التأمين: هي وسيلة إثبات عقد التأمين حيث يظهر فيها الشروط العامة والخاصة إلى جانب البيانات المتعلقة بالتأمين. ويمكن أن تكون الوثيقة فردية تصدر لصالح شخص معين، أو وثيقة جماعية تغطي جماعة متجانسة يجمعها عدة ظروف متشابهه، أو وثيقة مركبة تغطي عدة أخطار، مثل التأمين الشامل للسيارات الذي يغطي أخطار الحريق والسرقة والتصادم.

٣- المؤمَن أو المستفيد: هو الشخص الذي يغطي تكلفة التأمين.

٤- المؤمِن: وهو هيئة أو شركة التأمين التي تتسلم أقساط التأمين، وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التأمين عندما يقع الخطر الموجب لذلك.

٥- قسط التأمين: وهو المبلغ النقدي الذي يلتزم المؤمن له بدفعه على أقساط أو بدفعه واحده أي بقسط واحد.

٦- الفترة الزمنية للتأمين المحددة لبدأ سريانها وانتهائها والتي يحق خلالها للمؤمن له أو المستفيد أن يحصل على مبلغ التأمين أي التعويض.

٧- مبلغ التأمين: وهو الحد الأقصى الذي يلتزم المؤمن بدفعه إذا تحقق الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن ضده.

(2-2-1): تاريخ تطور قطاع التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية:

كانت البداية الأولى للتأمين في الأردن في عام ١٩٤٦ الذي أسس أول وكالة للتأمين وكانت تابعة لشركة الشرق للتأمين المصرية التي كانت قد تأسست عام ١٩٢١ في القاهرة برأس مال مصري فرنسي مشترك(الشريم، ٢٠٠٦).

وفي عهد الخمسينات شهد الأردن نشاطا ملحوظا في النشاط التأميني وخصوصا في حقل تأمينات حوادث السيارات والنقل البحري عندما إضطر الأردن إلى تنزيل البضائع في ميناء العقبة مما أوجد الحاجة إلى تأسيس شركات تأمين أولها شركة التأمين الأردنية التي تأسست كأول شركة تأمين أردنية في أوائل الخمسينيات والتي تطلبت أعمالها ضرورة تنظيم أعمال التأمين إثر المنافسة الشديدة التي برزت في السوق فتم تأسيس جمعية شركات التأمين الأردنية، أما في عام ١٩٥٦ تأسست الجمعية الأردنية لشركات التأمين كأول هيئة لتنظيم شؤون قطاع التأمين في الأردن وقد توالت على رئاستها هيئات ضمت في عضويتها الرواد العاملين في مجال التأمين في تلك الفترة(عربيات،٢٠٠٩).

وخلال الستينيات شهد السوق الأردني تزايد في عدد شركات التأمين حيث أسست شركة الشرق الأوسط برأس مال قدره ٢٠٠ ألف دينار ثم تلتها شركة التأمين الوطنية المساهمة وإستمر حال القطاع التأميني على ما هو عليه خلال فترة السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات حيث بلغ عدد شركات التأمين (٣٣) شركة وفرع ووكالة منها (٢٣) شركة تأمين محلية والباقي فروع لشركات أجنبية جميعها يعمل في سوق لا يتجاوز حجم أقساطه (٣٣) مليون دينار(الاتحاد الأردني لشركات التامين،٢٠٠٥).

ونتيجة لتعرض العديد من شركات التأمين الى الخسائر إثر تدني أسعار التأمين دون المستوى الفني دفع بالحكومة إلى إصدار قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (٣٠) لعام ١٩٨٤ حيث جاء في المادة (٥٦) منه وقف إصدار رخص جديدة لشركات التأمين وفي المادة ٦/أ فرضت رفع رأسمال شركة التأمين إلى ستمائة ألف دينار وألزمت شركات التأمين بتصويب أوضاعها إما عن طريق الدمج أو رفع رأس المال كل ذلك أدى إلى تخفيض العدد إلى (١٧) شركة تأمين محلية وشركة تأمين أجنبية واحدة في عام ١٩٨٧، وفي عام ١٩٨٧ تأسس مكتب التأمين الإلزامي الموحد للتأمين على المركبات وبدأ بممارسة أعماله تحت إشراف الجمعية(الشريم، ٢٠٠٦).

بقيت الجمعية تمارس أعمالها لغاية عام ١٩٨٩ عندما صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين وتحديد نظامه الأساسي إستنادا إلى نظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٩، وإستقر الحال نسبياً لغاية عام ١٩٩٥ حيث صدر قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ الذي فتح ثانية الفرصة لتأسيس شركات تأمين جديدة وأوجب رفع رأسمال شركات التأمين الأردنية إلى (مليوني دينار) التي تمارس أعمال التأمين المباشر (عشرين مليون دينار) للشركة المتخصصة بأعمال إعادة التأمين أما الشركات الأجنبية فلزم رفع رأسمالها إلى (أربعة ملايين دينار) (عربيات، ٢٠٠٩).

وفي عام ٢٠٠٢ تم تعديل إسم هيئة تنظيم قطاع التأمين ليصبح هيئة التأمين بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين المؤقت رقم (٦٧) تقوم بمهام تنظيم قطاع التأمين ومراقبة أعماله والإشراف عليه بما يكفل توفير المناخ الملائم لتطويره ولتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر وحماية الإقتصاد الوطني وتنميتها وإستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في المملكة(الشريم،٢٠٠٦).

وقد بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق الأردني حتى نهاية ٢٠٠٥ على (٢٦) شركة منها وكالة واحدة لشركة تأمين أجنبية (الشركة الأميركية للتامين على الحياة اليكو) وقد بلغ رأسمال هذه الشركات (١٣٠.٧) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٥ مقارنة مع (٨٤.٧) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ (الشريم، ٢٠٠٦).

أما في عام ٢٠٠٧ صدر التقرير السنوي السابع لهيئة التأمين العام والذي إشتمل على أبرز إنجازات الهيئة التي تحققت في مجال تنظيم وتطوير قطاع التأمين وتطوير أنظمة العمل بالهيئة ودورها في مجال التعاون الإقليمي والدولي، وفي مجال تطوير قطاع التأمين، فقد نظمت الهيئة عدد من البرامج التدريبية والتأهيلية التي من شأنها رفع المستوى الفني والمهني للعاملين في قطاع التأمين، وقد بلغ عدد الخريجين ٢٣٧ خريجا من بداية تنفيذ هذه البرامج وحتى نهاية عام ٢٠٠٨(عربيات، ٢٠٠٩).

وفي عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١ تم إختيار هيئة التأمين لتكون ضمن الوزارات والمؤسسات المشاركة رسمياً في الدورة الرابعة من جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، ولتطوير الأداء وتعزيز القدرات المؤسسية.

(3-2-1): معايير الإبلاغ المالي:

لعبت ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في عولمة النشاط الإقتصادي، فقد تغيرت ماهية الأعمال العالمية بشكل كبير عما كان عليه الوضع في العقدين السابقين. فنتيجة العولمة والخصخصة والتقدم التكنولوجي وإنتشار شركات التأمين وتعددها زادت حدة المنافسة بين الشركات الأمر الذي عزز من أهمية مبدأ الإفصاح وضرورة توفير منشآت الأعمال المختلفة لمعلومات تتسم بالشفافية والموثوقية والمصداقية ليتمكن مستخدمو التقارير المالية من إتخاذ قرارات رشيدة(Galster, 2004).

وفي ظل إتساع حرية تدفق رؤوس الأموال عبر البلدان بين المنشآت العالمية ظهر الإبلاغ المالي كعنصر هام بالنسبة للأسواق المالية يساعد في كفاءة أسواق التأمين فالإبلاغ عن المعلومات المالية والإفصاح عنها بواسطة الإنترنت أصبح أمراً عادياً وسريعاً، الذي يعطي المستثمرين في أي بلد في العالم فرصة الحصول على المعلومات المالية المتعلقة بشركات التأمين كل ذلك أدى إلى ضرورة وجود معايير محاسبية عالمية موحدة تتصف بالتجانس وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة وتقارير مالية شفافة وقابلة للمقارنة(Payroll, 2007).

وأثر زيادة الإهتمام بالنشاط التأميني أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية

(International Accounting Standards) ما بين الأعوام من ١٩٧٣ ولغاية ٢٠٠٣، وبعد ذلك تم إستبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي عرفت في هذه الآونة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (International Financial Reporting Standards)، حيث يعتبر الالتزام بها مؤشراً ايجابيا على مدى التزام وتوافق البيانات المالية الصادرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (International Accounting Standards Board, online, IFRS Summaries, 2005).

وهنا **يرى الباحث** إن مصطلح معايير الإبلاغ المالي الدولية تعتبر ترقيماً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية لتمييزها عن بعضها البعض.

في حين يرى (Payroll and Sommers, 2007) أن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعتبر تطوراً وإمتداداً وتفسيراً لمضمون ما صدر من معايير المحاسبة والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير(Standards Interpretation Committee) والتي عرفت فيما بعد بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC) والتي وجدت من أجل:

- تحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي.
- المساعده في إتخاذ قرارات توزيع الموارد الإقتصادية.
- تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي.
- عكس الحقائق والقيم الإقتصادية المعقولة لشركات التأمين.
- جعل شركات التأمين أكثر نشاطاً وفهماً وقرباً من السوق العالمية.
- يحسن قدرة شركة التأمين في الحصول على تمويل ومشاركات خارجية.
- تساعد في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل إتخاذ قرار إقتصادي رشيد.

ونتيجة لذلك بدأت شركات التأمين بالتحول نحو الإفصاح عن المعالجة المحاسبية للعمليات المالية وظهر هذا التحول عند إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) حول الإفصاح للأدوات المالية، ومعيار رقم (IFRS7) والذي يهتم بالإفصاح عن الأدوات المالية، وبالتالي

يجب أن يكون الإبلاغ المالي ملائماً وموثوقاً، حيث أن كثيراً من الأدبيات المحاسبية أشارت إلى أن الموثوقية (Reliability) تعتبر شرطاً أساسياً يجب تحقيقه في المعلومات لكي تصبح ملائمة لإتخاذ القرار (Ernest & Young Global,IASB , 2005).

وفي ضوء ذلك تم إعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٨٩ تحت مسمى إطار إعداد وعرض القوائم المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والذي وضعته استراليا ونيوزيلندا وكندا ليكون بمثابة دليل ومرشد عند وضع معايير المحاسبة(Deegan and Unerman, Financial Accounting Theory ,2006, pp175).

(4-2-1): معيار الابلاغ المالي رقم٤"عقود التأمين" Insurance contracts:

يعتبر معيار الابلاغ المالي رقم "٤" هو أول معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالإمتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة التأمين، وفيما يلي توضيح للمعيار:

مشروع إعداد معيار الإبلاغ المالي رقم٤"عقود التأمين":

يعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية أول معيار تناول عقود التأمين، حيث تنوعت السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وتباينت تبعاً لممارساتها في القطاعات المختلفة حيث أصدر المجلس العالمي للمعايير المحاسبة الدوليةIASB لإعداد التقارير المالية في المرحلة الأولى من مشروع المجلس عام ٢٠٠٤ معيار الإبلاغ المالي رقم ٤"، إلا إنه في عام ٢٠٠٩ أجرى تعديلاً على المعيار عندما صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " الأدوات المالية"(ميرزا، وجراهام، وماغنوس، ٢٠٠٦، ص ٣٥٠).

ويشير (Bureau mondial des IFRS,2010,p2) أن مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم٤ قد قسم إلى مرحلتين، هما:

– المرحلة الأولى: التي تم فيها التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالخصوم التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية لكن مع وجود قيود وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية وإختبارات كفاية الخصوم ومحاسبة الظل الأمر الذي لم يسمح من مقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة مما أدى إلى حدوث تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم.

– المرحلة الثانية: لتمحو كل تشويه محاسبي بين الأصول والخصوم عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم الإلتزامات المرتبطة بالقيمة السوقية. لذا فإن المتعاملين في قطاع التأمينات يأملون في إيجاد توافق بين المرجعيتين.

ففي عام ٢٠١٠ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر مسودة إعلان ES/2010/8 عقود التأمين، حيث تم إقتراح من خلالها معيار متناسق مع كل العقود التأمينية وإعادة التامين، تعلق الأمر بعقود التأمين على الحياة أو لا. ومنذ أن بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في هذا المشروع في ٢٠٠٨ المرحلة الثانية تحولت سريعاً إلى مشروع توافق بين المرجعيتين، وبالنتيجة، فإن مجلس معايير المحاسبة المالي قام بنشر مسودة الإعلان من أجل إلتماس رأي الأطراف المهتمة حول نموذج معيار الإبلاغ المالي المقترح. فمحاولات الإرتقاء بالمرحلة الثانية من مشروع المعيار الدولي للإبلاغ المالي تطلبت إجراء العديد من جلسات النقاش تنادي وتدعو إلى إقتراح يرتكز على تقييم الخصوم المالية وفق القيمة الحالية، وذلك بالربط بالمعطيات التي يتم إستقائها من السوق.

"ومن خلال المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم ٤ وفي المرحلة الأولى تم إقصاء كل المخاطر المالية وعقود أداء الخدمات، فمثلاً بعض عقود المساعدة يتم تغطيتها من خلال المعيار ١٨ IAS. فالمعيار ٤ IFRS "عقود التأمين" تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات، ليطبق على مستوى المؤسسات التي تتاجر بعقود التامين وتهتم بطرق تسجيلها المحاسبي والإعتراف بها عبر سجلات محاسبية وإظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية، فالنشاط التأميني يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد وليس على أساس الطبيعة القانونية الأمر الذي يجعل هذا النوع من النشاط خاص جداً، التي تطبقها هذا النوع من الشركات. ولقد إتسم مشروع تحضير هذا المعيار بطول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم يتمكن مجلس معايير

المحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام ٢٠٠٥ "(بونعجة، ٢٠١٢، ص١٢).

وهنا **يرى الباحث** أن معيار الإبلاغ المالي رقم ٤ يعتبر أساس وعتبة الدخول إلى المرحلة الثانية من إصدار معيار شامل حول عقود التأمين حيث يضم مبادئ الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح يتم التطرق إلى هذه المبادئ عند التحقق من كامل المسائل المفاهمية والعملية الخاصة بعقود التأمين.

وتعود أسباب إصدار المعيار الدولي رقم ٤ لإعداد التقارير المالية والتي تتناول عقود التأمين إلى ما يلي(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الاردنية، ٢٠١٠، أ ١٤٤):

أ- إدخال تعديلات محدودة على محاسبة عقود التامين لإكمال المجلس المرحلة الثانية من مشروع العقود التامينية.

ب- إدخال الشرط المتمثل بضرورة قيام أيه جهة تصدر عقود تأمين شركات التامين بالتصريح عن البيانات المتعلقة بالعقود، حيث يعتبر معيار رقم ٤"عقود التأمين" الخطوة الثانية من المشروع الذي يلتزم المجلس بإكمال المرحلة٢ دون تأخير وبمجرد التثبت من كافة المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمسائل العلمية ذات العلاقة وإكمال إجراءاته بشكل سليم.

لذا فقد مر المعيار خلال عملية تحضيره بمراحل زمنية عدة، والتي يمكن إيجازها في ما يلي(بونعجة، ٢٠١٢، ص١٢):

- المرحلة الأولى٢٠٠٥: نشر المرحلة الأولى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من المعيار٤ IFRS وتعلق الأمر بمعيار يمثل تعديلات جد محدودة، والتي كانت تسمح بإجراء العديد من التطبيقات المحاسبية، المستمدة خاصة من النموذجين الأمريكي والفرنسي.

أ- ماي ٢٠٠٧: عرض ورقة مناقشة حول مختلف الآراء المتعلقة بالعقود التأمينية، ولقد إستقطبت هذه الوثيقة ١٦٢ جواب، وفي معظمها جاءت تدعو إلى تطوير معيار جديد يخص العقود التأمينية.

ب- ٢٠٠٩: التجارب الأولية لتطبيق المعيار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تجارب من خلال ست عشرة (١٦) شركة تأمين (المختصة في التأمين على الحياة وغيرها، وكذا في شركات إعادة التأمين).

ج-جويلية ٢٠١٠ : إصدار مسودة الإعلان التي تحوي المرحلة الثانية من هذا المعيار.

- المراحل القادمة IFRS 4 : لقد حدد أخر أجل للتعليق على مسودة الإعلان في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ ، كما أن النسخة النهائية لهذا المعيار التي يمكن تطبيقها ستكون في أفق٢٠١٣-٢٠١٤، كما أن هذه النسخة الثانية من المعيار ستحوي على إجراءات تنفيذ القدرة على السداد الثانية التي تبنتها المرجعية الأوروبية.

- تعريف عقد التأمين:

عرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية عقد التأمين على أنه العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف(شركة التأمين) بخطر تأميني هام من طرف آخر (حامل وثيقة التأمين) بالإتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقيق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن منه) والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة"(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنية، ٢٠١٠، أ ١٦٠).

وفي هذا السياق يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية شركات التأمين بإنها "الطرف الملزم بموجبة عقد التأمين بتعويض حامل الوثيقة في حال تحقيق الحدث المؤمن منه"، ويعرف حامل الوثيقة بأنه الطرف صاحب الحق بالتعويض بموجب عقد التأمين في حال تحقيق الحدث المؤمن منه. في حين تعرف المخاطر التأمينية على أنها المخاطر غير المالية التي تنتقل من حائز العقد إلى شركة التأمين، أما تعريف الحدث المؤمن منه فهو الحدث المستقبلي غير مؤكد الوقوع الذي يغطيه عقد التأمين والذي يخلق وينشأ المخاطر التأمينية(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنية، ٢٠١٠، أ ١٦٠).

ويشير (Dicken, 2005) أن أساس عقد التامين هو عدم تأكيد الحادث (أو الخطر) لذا فإن هناك بعض العوامل غير مؤكدة الحدوث بتاريخ الدخول في عقد التأمين من حيث:

أ) ما إذا كان الحدث المؤمن عليه Insured Event سيحدث؟

ب) متى سيحدث؟

ج) كم سيدفع المؤمن لديه The Insurer إذا وقع الحدث المؤمن عليه؟

ويضيف (Brown and Goolsbee, 2001) أن الحدث المؤمن عليه هو الحدث الذي يقع خلال فترة سريان عقد التأمين حتى وإن تم إكتشاف الخسارة الناتجة عن الحدث المؤمن عليه بعد تاريخ إنتهاء عقد التأمين فبعض عقود التأمين تغطي أحداثاً قد وقعت فعلاً إلا أن اثارها المالية غير مؤكده من حيث مبلغها والذي يغطي المؤمن لديه المباشر ضد التطور المعاكس لإدعاءات التأمين المبلغة من قبل حاملي وثائق التأمين.

كما تشير لجنة معايير المحاسبة الدولية(٢٠١٠، ٢٠١٠، أ١٦١-١٦٢) إلى بعض الأمثلة التي تتطلب أن تكون الدفعات من قبل المؤمن لديه أن تتم عيناً بدلاً من الدفع النقدي كتسديد للتعويضات ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١-عندما يقوم المؤمن لديه بإستبدال جزء مسروق بشكل مباشر بدلاً من التعويض النقدي لحامل بوليصة التأمين.

٢-عندما يقوم المؤمن لديه بإستخدام المستشفى الذي يملكه لتقديم خدمات طبية تغطيها العقود.

٣-عقود خدمات بأتعاب ثابته التي تعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث غير مؤكد الوقوع تلبي تعريف عقد التأمين كما تم تعريفه من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية ٤، ولكن لا يتم تنظيم هذه العقود كعقود تأمين في بعض الدول.

٤-عقد لتقديم خدمات للسيارات المتعطلة في الطرقات بموجبه يقوم مزود هذه الخدمة بالموافقة على تقديم المساعدة على الطرقات لهذه السيارات مقابل أتعاب سنوية ثابتة أو من خلال جر هذه السيارات المعطلة إلى أقرب كراج لتصليحها، ومثل هذه العقود يلبي تعريف عقد التأمين حتى ولو لم يتعهد مزود الخدمة بإجراء خدمات التصليح أو تغيير قطع الغيار المعطلة.

- الفرق بين مخاطر التأمين والمخاطر الأخرى:

فرق (Murata et al, 2001) بين مخاطر التأمين والمخاطر الأخرى فكما ذكر في المعيار الدولي للتقارير المالية ٤ على أنه خطر، خلافاً للخطر المالي، تم تحويله من حامل العقد إلى مصدر العقد. إن العقد الذي يعرض مصدر العقد لخطر مالي بدون تعريضة لخطر تأمين هام لا يعتبر عقد تأمين، وفيما يلي أمثلة على مخاطر التأمين وكيفية تمييزها عن المخاطر الأخرى(المعيار الدولي للتقارير المالية،٢٠١٠، أ١٦٢- ١٦٤):

- **المخاطر المالية:** عرف المعيار الدولي للتقارير المالية (٢٠١٠، أ١٥٩) الخطر المالي على أنه خطر التغير المستقبلي المحتمل في واحد أو أكثر من المتغيرات (العوامل) مثل سعر فائدة محدد أو سعر أداه مالية أو سعر سلعة أو معدل صرف أجنبي أو معدلات أو أسعار أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني أو متغير آخر متوفر في حالة متغير غير مالي عندما يكون المتغير ليس محدداً لأطراف العقد.

فالخطر المالي يتضمن متغيرات غير مالية ليست محددة بالطرف المتعاقد في العقد مثل خسائر من الزلازل وارتفاع درجات الحراراة في مدينة محددة باستثناء المتغيرات غير المالية التي هي محددة وخاصة بالوثيقة كالحريق الذي يؤدي إلى تلف أو تخريب أو تدمير أصل(Epstein and Crotty, 2009).

- **مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل غير مالي:** وهي ليس خطر مالي إذا كانت القيمة العادلة تعكس ليس فقط التغيرات في أسعار السوق لتلك الاصول (المتغير المالي) وإنما أيضاً حالة أصل غير مالي محددة محتفظ بها من قبل الطرف المتعاقد (المتغير غير المالي). ومن أمثلة ذلك اذا كانت كفالة القيمة المتبقية Residual value لسيارة معينة تعرض الطرف الضامن لخطر التغيرات في الحالة المادية Physical للسيارة فإن ذلك الخطر هو خطر تأميني وليس خطر مالي.

- **مخاطر التأمين الهامة:** وهو الخطر الذي تم قبوله من قبل مصدر العقد فهو خطر قائم مسبقاً تم تحويله من حامل وثيقة التأمين إلى مُصدر هذه الوثيقة وبالتالي فإن العقد الذي ينشئْ خطر جديد لا يعتبر عقد تأمين. ومن أمثلة ذلك أن العديد من عقود التأمين على الحياة تضمن معدل عائد بحد أدنى لحامل بوليصة التأمين (يوجد خطر مالي) وتعد بتقديم منافع لورثة الطرف

المؤمن في حالة وفاته والتي في بعض الأوقات تزيد بشكل هام عن رصيد حامل وثيقة التأمين (ويوجد في هذه الحالة خطر تأمين في شكل خطر موت الطرف المؤمن وبذلك فإن مثل هذه العقود هي عقود تأمين).

- **خطر الإنقضاء أو الإستمرار:** (وهو خطر أن يقوم الطرف المقابل بإلغاء العقد مبكراً أو متأخراً عما توقعه مصدر العقد عند تسعيره للعقد) لا يعتبر عقد تأمين وذلك لأن الدفعة للطرف المقابل ليست موقوفة على حدث مستقبلي غير مؤكد له تأثيرات عكسية على الطرف المقابل.

- **خطر المصروف:** وهو خطر حدوث زيادات غير متوقعة في التكاليف الإدارية المرتبطة بمدة العقد وليست التكاليف المرتبطة بالأحداث المؤمن عليها، ولا يعتبر عقد تأمين وذلك لأن الزيادة غير المتوقعة في المصاريف لا تؤثر عكسياً على الطرف المقابل وبالتالي فإن العقد الذي يعرض المصدر لخطر الانقضاء أو الإستمرار أو لخطر المصروف ليس عقد تأمين إلا إذا عرض المصدر له أيضاً لخطر تأمين، ومهما يكن فأنه إذا كان مصدر العقد يقلل من الخطر باستخدام عقد آخر لتحويل جزء من الخطر لطرف آخر فأن العقد الثاني يعرض الطرف الآخر إلى خطر تأمين.

- **أهداف معيار الإبلاغ المالي رقم ٤"عقود التأمين" Insurance contracts:**

هناك العديد من الأهداف التي يسعى المعيار إلى تحقيقها تنطلق تلك الأهداف في ضوء إمتيازات لشركات التأمين فيما يخص المحاسبة في إندماج الأعمال للإعتراف بالأصل غير الملموس وللإستمرار في تقويم عقود التأمين والإستثمار ذو ميزة المشاركة الإختيارية عبر إستخدام سياسيتها المحاسبية الحالية، فشركات التأمين تعدل سياساتها المحاسبية الحالية لتلبية متطلبات معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية ولتحسين موثوقية البيانات المالية.

من هنا يشير (Panitchpakdi,2008) إلى الهدف من المعيار الدولي(رقم ٤)لإعداد التقارير المالية يتمثل بما يلي:

- تحديد إعداد التقارير المالية لعقود التأمين من قبل شركات التأمين.

- إدخال تعديلات محدودة على محاسبة شركات التأمين المتعلقة بالعقود التأمينية.

- الإفصاح عن المبالغ ضمن البيانات المالية لشركات التأمين والتي تكون ناشئة عن عقود التأمين.

- تساعد مستعملي البيانات المالية على فهم المبالغ والمواعيد وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من عقود التأمين.

- يساعد في إكتشاف الخسارة الناتجة عن الحدث المؤمن منه.

كما يضيف أبو نصار وحميدات(٢٠٠٨، ص ٧٤٦)أهداف أخرى لمعيار رقم ٤ " عقود التأمين" أبرزها:

- تحسينات محدودة على محاسبة عقود التأمين من قبل شركات التأمين.

- إفصاح يحدد ويوضح المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين.

- يساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم مبلغ البيانات المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين.

- يساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم وتوقيت شكوك التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.

كما يقدم (Ernest & Young corporation, 2013) أهدافاً أخرى يحققها المعيار رقم ٤ "عقود التأمين" وهي:

- إضفاء تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية.

- فهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين.

- إعفاء شركة التأمين مؤقتا من بعض متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى.

- منع إيجاد مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود غير الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير (مثل مخصصات التعويض الموازي والكوارث).

في حين يشير (Janssen and Karamychev, 2005) الى أهداف أخرى يتمثلها معيار رقم ٤" عقود التامين" ومنها:

- إختبار كفاية التزامات التأمين المعترف بها.

-إختبار إنخفاض القيمة لأصول إعادة التأمين.

- يساعد شركة التأمين على الإحتفاظ بإلتزامات التأمين في بيانات مركزها المالي إلى أن يتم تسويتها أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها.

- يتيح لشركات التأمين تغير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين في حال عرضت بياناتها المالية.

- يجعل البيانات المالية أكثر ملائمة وموثوقية.

- قياس إلتزامات التأمين على أساس غير مخصوم.

- قياس الحقوق التعاقدية في رسوم إدارة الإستثمار المستقبلي بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة.

- إستخدام سياسات محاسبية غير موحدة فيما يخص التزامات التأمين للشركات التابعة.

- إستحداث سياسة محاسبية تتضمن إعادة قياس التزامات التأمين المحددة لتعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق بشكل ثابت على كافة الالتزامات المشابهة.

- الإفصاح لمساعدة المستخدمين على فهم:

(أ) المبالغ الواردة في البيانات المالية لشركة التأمين والتي تنشأ عن عقود التأمين.

(ب) مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.

- نطاق معيار الإبلاغ المالي رقم ٤"عقود التأمين" Insurance contracts:

يتمثل نطاق معيار الإبلاغ المالي رقم٤"عقود التأمين" بما يلي(أبو نصار وحميدات، ٢٠٠٨، ص ٦٧٠؛ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الاردنية، ٢٠١٠، أ ١٤٦):

١- ذكر في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ أنه على شركات التأمين تطبيق المعيار الدولي على ما يلي:

أ. عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها.

ب. الأدوات المالية التي تصدرها والتي تتسم بميزة المشاركة الإختيارية ويتطلب هذا المعيار الإفصاح عن الأدوات المالية، بما في ذلك الأدوات المالية التي تتضمن هذة الميزات، حيث عرف المعيار الدولي للتقارير المالية خاصية المشاركة الإختيارية في عقد التأمين على أنها حق تعاقدي للحصول على المنافع المضمونه والتي يحتمل أن تشكل جزءاً هاماً من إجمالي المنافع المتعاقد عليها، والتي يكون مبلغها أو وقت أدائها عائدا لتقدير شركة التأمين، والتي قامت تعاقدياً إستناداعلى الوفاء بوعاء محدد من العقود، والعوائد الإستثمارية المحققة أو غير المحققة على وعاء محدد الأصول لدى شركة التأمين، والربح أو الخسارة للشركة أو الصندوق أو أي مؤسسة أخرى تصدر عقد التأمين(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنية، ٢٠١٠، أ ١٥٩).

٢- لا يتناول هذا المعيار الجوانب الأخرى المتعلقة بالمعالجات المحاسبية التي تقوم بها شركة التأمين مثل المعالجة المحاسبية للأصول المالية التي تحتفظ بها شركة التأمين والإلتزامات التي تصدرها.

٣- إنخفاض قيمة أصول إعادة التأمين يفرض تخفيض القيمة الدفترية لهذه الأصول وبالتالي الإعتراف بإنخفاض القيمة كخسارة في بيان الدخل، وتنخفض قيمة الأصول من إعادة التأمين فقط إذاً:

- كان هناك دليل موضوعي، كنتيجة لحادث وقع بعد تاريخ الإعتراف الأولي بهذه الأصول من إعادة التأمين، يفيد أن المتخلي عن الخطر لن يكون بإمكانه إستلام كامل المبالغ المستحقة له بموجب شروط العقد.

- أن يكون لذلك الحدث تأثير قابل للقياس بشكل موثوق على المبالغ التي سيستلمها الطرف المحول للخطر من الطرف معيد التأمين.

- أسعار الفائدة الحالية في السوق:يجيز المعيار رقم ٤ "عقود التأمين " لشركات التامين بإعادة قياس إلتزامات التأمين المحددة في كل فترة لتعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية (وكذلك تقديرات وإفتراضات جارية أخرى عند إختيارها من قبل المؤمن) وبدون ذلك فأنه يجب على المؤمن تطبيق ذات التغيرات في السياسات المحاسبية لجميع الإلتزامات المماثلة.

- الحيطة: لا يحتاج المؤمن أن يغير السياسات المحاسبية لعقود التأمين لإلغاء الحذر المفرط وذلك إذا قام المؤمن بقياس عقود تأمينه بحذر كاف فأنه لا يتوجب عندئذ إستخدام أي حذر إضافي.

- هوامش الإستثمارات المستقبلية: أن الإفتراض المقابل هو أن القوائم المالية للمؤمن تصبح أقل ملائمة وموثوقية إذا ما إستخدمت سياسة محاسبية تعكس هوامش الإستثمارات المستقبلية في قياس عقود التأمين ويمكن للمؤمن أن يجعل قوائمه المالية أكثر ملائمة مع تحقيق جانب مقبول من الموثوقية بتطبيقه للمحاسبة على أساس المستثمر الموجه الشامل والتي تتعلق بما يلي:

١. الإفتراضات والتقديرات الحالية.

٢. تعديل معقول يعكس مخاطر عدم التأكد.

٣. إستخدام مقاييس تعكس القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية للخيارات الضمنية والكفالات.

٤. معدل خصم سوقي حالي يعكس العائد المقدر على أصول شركة التأمين.

٥. محاسبة الظل: بعض النماذج المحاسبية يكون للمكاسب والخسائر المحققة من أصول المؤمن أثر مباشر على قياس بعض أو كل إلتزامات المؤمن أو تكاليف الإقتناء المستحقة ذات العلاقة أو الأصول غير الملموسة ذات العلاقة، ويجوز للمؤمن بدون إلتزام بتغيير سياساته المحاسبية بما يؤدي إلى تأثير المكاسب والخسائر غير المحققة المرتبطة بأصول المؤمن المعترف بها على قياس البنود السابقة، بذات الدرجة التي تحققها المكاسب والخسائر المحققة.

٦. ويجب الإعتراف بتعديل الإلتزام في حقوق الملكية فقط عندما يتم الإعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية.

٧. عقود التأمين المقتناة في إندماج الأعمال: فيمكن للمؤمن بدون إلتزام بالتوسع في العرض بما يؤدي إلى فصل القيمة العادلة إلى جزأين:

الأول: الإلتزام الذي تم قياسة بالإستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية.

الثاني: الأصل الطارئ غير الملموس الذي يمثل الفرق بن القيمة العادلة لحقوق المؤمن التعاقدية المقتناه أو التي يفترض إقتناءها والإلتزام الذي يتم قياسه بالإستناد إلى سياسات المؤمن المحاسبية.

٨. إختبار ملائمة الإلتزام: أي تقييم شركات التأمين ما إذا كانت القيمة الدفترية الإلتزام التأمين بحاجة إلى أن يتم زيادتها أو تخفيض القيمة الدفترية لتكاليف الإستحواذ المؤجلة ذات

العلاقة أو الأصول غير الملموسة ذات العلاقة في نهاية كل سنة مالية وإذا أظهر التقييم أن القيمة الدفترية لإلتزامات التأمين ليست ملائمة في ضوء تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية فإن كامل العجز يجب الإعتراف به في بيان الدخل. لا تنطبق أحكام هذا المعيار على ما يلى:

(أ) ضمانات المنتجات الصادرة مباشرة من المصنع، أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة.

(ب) الأصول والإلتزامات الخاصة بأرباب العمل بموجب خطط مزايا العاملين.

(ج) الحقوق التعاقدية أو الإلتزامات التعاقدية المتوقفة على الإستخدام المستقبلى أو الحق المستقبلى فى إستخدام بند غير مالي لضمان المستأجر القيمة المتبقية للأصل موضوع الإيجار التمويلي.

(د) الضمانات المالية التى تدخل المنشأة طرفاً فيها أو تحتفظ بها عند نقل ملكية أصول مالية أو إلتزامات إلى طرف آخر.

(هـ) المقابل المحتمل سداده أو تحصيله عن عملية تجميع الأعمال.

(و) عقود التأمين المباشرة التى تحتفظ بها المنشأة.

٩. لتسهيل المرجعية، فإن هذا المعيار يصف أي منشأة تصدر عقود تأمين بأنها شركة تأمين، وذلك سواءً كانت هذه الصفة لأغراض قانونية أو إشرافية.

١٠. إن عقد إعادة التأمين نوع من عقود التامين، وعليه فإن عقود التأمين تنطبق على عقود إعادة التأمين.

١١. التغييرات في السياسات المحاسبية: فلا تستطيع شركات التأمين القيام بممارساتها المحاسبية بالرغم من أنها تستطيع مواصلة إستخدام السياسات المحاسبية التي تتضمن:

- قياس إلتزامات التأمين على أسس غير مخصومة.
- قياس الحقوق التعاقدية لأتعاب إدارة الإستثمارات المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة
- إستخدام سياسات محاسبية غير موحدة لإلتزامات التأمين الخاصة بالشركات التابعة.
- إستخدام أسعار الفائدة الحالية في السوق لتقويم الإلتزامات وبالتالي جعلها أكثر إنسجاماً مع الحركات في الأصول ذات العلاقة التي تتأثر الفائدة.

●لا تحتاج شركة التأمين إلى أن تغير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لإستبعاد الحيطة الشديدة او هوامش الإستثمار المستقبلية لذا ينبغي على شركات التأمين تحديد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة للنظام المحاسبي.

أمثلة لعقود تامين كما ذكر في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية:

ذكرت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنية(٢٠١٠، أ ١٦٤-١٦٥) أمثلة عديدة لعقود وصنفتها إلى عقود تأمين وأخرى لا تعتبر عقود تأمين:

١- أمثلة لعقود التأمين:

- أن العقود التالية تعتبر أمثلة على عقود التأمين إذا كان تحويل خطر التأمين فيها هاماً:

- التأمين ضد السرقة او أحداث أضرار بالممتلكات.

- التأمين ضد مسؤولية المنتج والمسؤولية المهنية والمسؤولية المدنية أو المصاريف القانونية.

- التأمين على الحياة وخطط الخيارات المدفوعة مقدماً.

- دفعات التأمين على الحياة السنوية ومعاشات التعاقد.

- غطاء العجز والتأمين الطبي.

- سندات الضمان وسندات خيانة الأمانة وسندات الأداء وسندات العطاءات (أي العقود التي بموجبها يتم تقديم تعويضات أذا فشل الطرف الآخر في تحقيق الأداء لإلتزام تعاقدي).

- تأمين منح الإئتمان.

- ضمانات المنتجات.

- تأمين الملكية.

- ضمان مساعدات السفر (ويوفر تعويضاً نقدياً أو عينياً لحاملي بوالص التأمين ضد الخسائر التي يتكبدونها خلال السفر).

- سندات التحمل الشامل وتوفر دفعات مخفضة لأصل مبلغ السندات أو الفائدة أو كليهما أذا وقع حدث معين كان له أثراً عكسياً على الطرف مصدر هذه السندات).

- تبادلات التأمين والعقود الأخرى التي تتطلب إجراء دفعة إستناداً إلى التغيرات في الطقس أو التغيرات الجيولوجية أو أيه متغيرات أخرى مادية محددة وخاصة بالطرف المتعاقد في العقد.

- عقود إعادة التأمين.

٢- أمثلة لعقود لا تعتبر عقود تأمين:

- أن العقود التالية تمثل عقود ليست عقود تأمين:

- عقود الإستثمار التي لها الشكل القانوني لعقود التأمين إلا أنها لا تعرض الطرف المؤمن لديه لخطر تأمين هام ومثال ذلك عقود التأمين على الحياة التي لا يتحمل فيها المؤمن لديه خطر هام بالنسبة لوفاة الطرف المؤمن وهذه العقود هي أدوات مالية وهي عقود ليست تأمين أو عقود خدمات.

- العقود التي لها شكل قانوني كعقود التأمين إلا أنها تمرر كافة أخطار التأمين الهامة إلى حامل بوليصة التأمين من خلال آليات غير قابلة للإلغاء وهي واجبة التنفيذ وبموجبها يتم تعديل الدفعات المستقبلية من قبل حامل بوليصة التأمين كنتيجة مباشرة لخسائر المؤمن عليه ومثال ذلك بعض عقود إعادة التأمين أو بعض العقود الجماعية وهي عقود أدوات مالية ليست عقود تأمين.

- التأمين الذاتي وبمعنى آخر هو الإحتفاظ بالمخاطر التي كان من الممكن تغطيتها من خلال التأمين وهي ليست عقود تأمين لأنه لا توجد إتفاقية مع طرف آخر.

- العقود التي تتطلب إجراء دفعة إذا وقع حدث مستقبلي محدد غير مؤكد ولكن لا تتطلب شرط مسبق تعاقدي للدفع ويكون لهذا الحدث تأثير عكسي على حامل بوليصة التأمين إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن هذا الحدث لا يمنع تحديد دفعة محددة مسبقاً كتحديد كمية للخسارة التي يسببها حدث معين مثل حدث الوفاة أو حادث عرضي.

- المشتقات التي تعرض أحد الأطراف لخطر مالي ولكن ليس خطر تأمين لأنها تتطلب من ذلك الطرف أن يقوم بإجراء دفعة إستناداً فقط إلى التغيرات في واحد أو أكثر من العوامل، مثل معدل الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر أو معدلات الأسعار أو التصنيف الإئتماني أو المؤشر الإئتماني أو عامل متغير آخر المتوفر في حالة متغير غير مالي عندما يكون العامل المتغير ليس محدداً وخاصاً بالعقد.

- ضمانه مصنفة إئتمانيا مثل إعتماد مستندي أو عقد مشتقة إئتمان للتخلف عن السداد أو عقد تأمين إئتماني الذي يتطلب دفعات حتى ولو كان الحامل للعقد لم يؤمن ضد خطر خسارة فشل المدين لإجراء الدفعات عند إستحقاق الدفع.

- عقود تتطلب إجراء دفعة إستناداً إلى عوامل متغيرة كالمناخ أوعوامل جيولوجية أو عوامل مادية متغيرة أخرى هي ليست محددة وخاصة بالطرف المتعاقد ويطلق عليها بشكل عام مشتقات الطقس المناخية.

- سندات الكوارث التي توفر دفعات مخفضة لأصل مبلغ السند أو الفائدة أو كليهما استنادا إلى عوامل متغيرة تتعلق بالمناخ أو العوامل الجيولوجية أو متغير مادي آخر هي ليست محددة وخاصة بالطرف المتعاقد.

(5-2-1): الإفصاح في القوائم المالية:

تعددت التعريفات الخاصة بالإفصاح، حيث يعرَّف الإفصاح المحاسبي بأنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل" (الحيالي،١٩٩٦).

ويعرف الجيوسي(٢٠٠٣، ص٣٥) الإفصاح بأنه المعلومات التي تنشرها الإدارة لمستخدمي التقارير المالية بهدف مقابلة إحتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة شريطة أن تكون المعلومات محاسبية او غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية إيضاحية تصرح عنها الإدارة وتضمنها للتقارير المالية السنوية.

ويعرف جرن(٢٠٠٣) الإفصاح بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد".

بينما أشار حنان وآخرون(٢٠٠٤، ص٦١) ان الإفصاح أحد الأركان الرئيسة للإعلام المحاسبي ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض إتخاذ القرارات الإقتصادية وهو يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة وضرورة أن يتضمن بقوائمة المالية معلومات تتعلق بالشركة الإقتصادية لتمثل المعلومات جوهر تؤثر على القرارات التي

يتخذها القارىء الواعي لتلك التقارير لذا ينبغي إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في إتخاذ قراراته سواءً في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات أو في الجداول أو في القوائم المالية الإضافية.

وهو مجموع القواعد التي تحكم إعداد التقارير المالية وهي تحدد ما ينبغي إظهاره من المعلومات في هذه التقارير كما تحدد كيفية قياسها وعرضها فيه ويعني أن مبدأ الإفصاح أن مستخدمي القوائم المالية ينبغي أن يعلموا كافة الحقائق اللازمة للفهم الصحيح لهذه القوائم والتعرف على حقيقة المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وقد يتم تحقيق الإفصاح المحاسب داخل القوائم المالية ذاتها أو عن طريق ملاحظات إيضاحية ترفق مع هذه القوائم (البستاني، ٢٠٠٥).

بينما يرى الجمال(٢٠٠٨) أن الإفصاح " إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل القوائم المالية والبيانات والمعلومات بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها لكافة المعلومات الرئيسية التي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة".

الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي رقم (١) "عرض البيانات المالية": يقتضي معيار المحاسبة الدولي رقم (١) أن تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة (بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) للفترة السابقة. وإقترح البعض أنه يجب على منشآت أن تتبنى المعايير الدولية للمرة الأولى وأن تفصح عن المعلومات المقارنة لأكثر من فترة سابقة وبالنسبة للمنشآت التي طبقت مسبقاً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويكون عادة إمكانية الوصول إلى البيانات المالية المعدة على أساس مقارن لعدة سنوات (جمعية المجمع العربي للمحاسبين، ٢٠١٠).

كما أشار الجعبري(٢٠١١) إلى العديد من التعريفات للإفصاح المحاسبي ولخصها بما يلي:

1- العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على إتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

2- تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على إتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

3- شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

4- إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها.

5- أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

6- إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية.

واشار (Keiso, Weygandt and Warfield, 2005, pp 42) إن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر جزء من الإطار المفاهيمي للمحاسبة، والتي من شأنها التأثير على كمية وطبيعة المعلومات المنشورة وكفاية المعلومات التي تسهم في تغيير القرارات مع إعتبار محدد التكلفة والمنفعة للإفصاح.

فالهدف من الإفصاح بصفة عامة هو المساعدة في تفهم العوائد والمخاطر وبالتالي يساعد الإفصاح في ترشيد اتخاذ القرارات (الشباني، ٢٠٠٤). فالمسؤولين لا يلتزمون ببعض متطلبات الإفصاح إما لنتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد أخفاء بعض الحقائق عن المستثمرين (ياسين، ٢٠٠٣).

كما يشير (الخطيب، ٢٠٠٢، ص١٥٦) إن الهدف الأساس من الإفصاح هو أن تشمل القوائم المالية على معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة وكذلك يساعد الإفصاح المحاسبي متخذي القرارات الاقتصادية في تقويم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها تلك الشركات لذلك أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية الذي يعالج موضوع العرض والإفصاح في القوائم المالية.

وهنا **يرى الباحث** أن الهدف المباشر لتطبيق الإفصاح في شركات التامين هو إعادة لتطبيق الثقة في تقييم الأداء لهذه الشركات وتعد عملية الإفصاح أمر بالغ الأهمية في كثير من القطاعات وفي ظل التنافس البيئي الشديد والذي يتطلب نظم معلومات محاسبية ذات بيانات عالية الجودة وواضحة ومفصح عنها.

لا يمكن توفير المستوى المثالي للإفصاح لعدة أسباب، منها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلوماتالمحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القراراتلأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي (شاور ،١٩٩٣).

وتعود أهميةلإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسسالرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها(GAAP). وتدعو هذهالمبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات (البستاني،٢٠٠٥).

كما يستمد الإفصاحالمحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضمالمصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذةمن قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي

تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية، فقد اكتسبالإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المحاسبي للشركات المساهمة العامة نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها (العشماوى،٢٠٠٧).

لذلك يعتبر ابو عناب(٢٠٠٤) الإفصاح متمما لإعداد القوائم المالية، وكذلك تحليلا للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم والتي تؤثر على الشركة ولذلك تهتم المعايير المحاسبية بتحديد حدا أدنى لمتطلبات الإفصاح بالقوائم المالية، وتحدد قوانين سوق المال وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصات كحد أدنى لمتطلبات الإفصاح بخلاف القوائم المالية مثل تقرير مجلس الإدارة والأحداث الجوهرية الطارئة فضلاً عن تحديد متطلبات الإفصاح بنشرات الاكتتاب في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

ولقد حدد مجلس مبادئ المحاسبة Accounting Principles Board (APB) المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين الأهداف العامة للقوائم المالية The American Institute of Certified Accountants (AICPA) التي توضح المحتوى الملائم للبيانات المالية على في الشركات المساهمة النحو التالي APB,1970:

- إعطاء معلومات مالية موثوقة لتقييم مواطن القوة والضعف في المشروع وقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتها.

- إعطاء معلومات سليمة عن التغير لإظهار العائد المتوقع على شكل توزيعات أرباح، وتزيد من قدرة الشركه على الاستمرارية والتوسع في عملياتها المستقبلية.

- إعطاء معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالقوة الايرادية للمشروع في المستقبل.

- إعطاء معلومات تتعلق بالتغيرات في الالتزامات والموارد الاقتصادية للمشروع.

- إظهار معلومات تتعلق بالقوائم المالية، والتي تلبي احتياجات مستخدمي تلك القوائم.

ويشير(**Déjean and Martinez, 2009**)الى بعض أساليب الإفصاح في القوائم المالية والمعتمدة على طبيعة المعلومات وأهميتهاالنسبية وهي مايلي:

١ – الإفصاح ضمن القوائم المالية الأساسية.

٢– المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي.

٣– المعلومات بين الأقواس.

٤– الملحوظات الهامشية.

٥– القوائم والجداول الملحقة.

٦– التعليمات التي تتضمنها شهادة مراقب الحسابات

وينص معيار " الإفصاح في القوائم المالية " والذي يعتبر أحد أهم معايير المحاسبة المالية على ضرورة إظهار جميع الحقائق المالية الهامة عند إعداد وعرض القوائم المالية، حيث أن هذه القوائم تهدف الى تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، وعليه يجب أن تحتوي القوائم المالية على المعلومات التي تفيد المستخدمين والتي يجب أن تشمل (الجميلي، ٢٠٠٤):

- دخل الوحدة المحاسبية وأجزائه والأحداث التي أدت إلى تحققه.

- أصول تلك الوحدة وخصومها وحقوق أصحاب رأس المال.

- كيفية حصول الوحدة المحاسبية على النقود وغيرها من الموارد السائلة وكيفية إنفاق تلك النقود أو الموارد.

كما ويرى الباحث إن معرفة المتطلبات المؤثرة في تطبيق الإفصاح المحاسبي المحاسبية تعتبر أمر هام في ضمان جودة البيانات في نظم المعلومات والمحاسبة والذي يعد أمر مرغوب فيه.

فقد تبين هناك ضرورة ملحة لإلتزام شركات التامين بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية.

وقد اشار (Keiso, Weygandt and Warfield, 2005, pp 1274) الى أسباب ازدياد متطلبات الإفصاح وهي:

١- التعقيد في بيئة الأعمال.

٢- الحاجة للمعلومات في الوقت المناسب.

٣- استخدام المحاسبة كوسيلة رقابة وإشراف فالإبلاغ والإفصاح عن معلومات لها تأثيرات مستقبلية على الشركات.

يشير (Gali and Petrik, 2001) إلى أن الإلتزام بالإفصاح يساعد الشركات في عمل مقارنات للقوائم المالية لعدة سنوات لنفس المنشأة وللقوائم المالية للمنشآت الأخرى المشابهة كما أنه يساعد في تحقيق العدالة بين الفئات المختلفة من مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بالمعلومات الداخلية.

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على العديد من المتطلبات ابرزها ما يأتي (Jones, 2000):

١- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة. إن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من قبل جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة.

٢- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة وتعتبر الملائمة (Relevance) المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى". ولا بد من تحديد

الفرض الذي تستخدم فيه المعلومات قبل تحديد ملائمتها، أو عدم ملاءمتها إذ إن المعلومة الملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

٣- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواه في القوائم المالية التقليدية، وهي: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المدورة، وقائمة التدفقات النقدية لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

٤- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: التي يتم عبرها عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية.

أما (JEL, 2011) فقد أشار الى أن متطلبات الإفصاح تشمل ما يلي:

(مكونات البيانات المالية/الإمتثال لمعايير المحاسبية الدولية/ فرضية الإستمرارية/ المعلومات المقارنة/ الإفصاح عن إعادة التصنيف (ثبات العرض)/ التوقيت المناسب/ معلومات حول الأسهم/ وصف الاحتياطيات/ إفصاحيات قائمة الدخل/ إفصاحات حول التوزيعات).

ويشير الزعبي(٢٠٠٥) إن المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يلي:

- ضمان أن البيانات المالية التي تصرح بأنها تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية تمتثل لكل معيار ينطبق عليها،بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح.

- ضمان أن مخالفات متطلبات معايير المحاسبة الدولية تقتصر على حالات نادرة جداً (تتم متابعة حالات عدم الامتثال وإصدار إرشادات أخرى عندما يكون ذلك مناسباً).

- توفير الإرشاد بشأن هيكل البيانات المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل بيان مبدئي والسياسات المحاسبية والإيضاحات وملحق إيضاحي.

- وضع (بناءً على الإطار) متطلبات عملية بشأن مواضيع معينة مثل المادية والاستمرارية المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عند عدم وجود معيار، ومبدأ الثبات وعرض المعلومات المقارنة

(6-2-1): الأفصاحات المطلوبة عن معيار الإبلاغ المالي رقم 4 "عقود التأمين ":

يتبنى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٤ مبدأ الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدم على فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأ عن عقود التأمين حيث يسهم في تقديم تفاصيل عن المخاطر التأمينية والمالية وأثر متغيرات السوق على الإفتراضات الرئيسية المستخدمة التي قد تتعرض لها شركات التأمين، لذا فإن الإفصاحات المطلوبة عن عقود التأمين تتطلب توفر معلومات تساعد على فهم مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية والتي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين(Jones, 2000).

في حين يشير (Gali and Petrik, 2001) أن الإفصاح عن عقود التأمين يتطلب المقارنة مع التقديرات السابقة للكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر معدل التأمين ومخاطر معدل الإئتمان، لذا ينبغي إظهار المعلومات حول التعرض لمخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد التأمين.

كما يشير (Ernast & Young, 2013) أن الإفصاح عن عقود التامين يتطلب الإفصاح عن الأرباح والخسائر من عقود إعادة التأمين المشتراة ولا تحتاج شركات التأمين إلى أن تفصح عن القيمة العادلة لعقود التأمين الخاصة بها، والذي يسهم في زيادة مستوى الشفافية في تطبق شركات التامين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وسيزيد من التركيز على إدارة المخاطر.

كما ذكرت لجنة معايير المحاسبة الدولية بعض الإفصاحات المطلوبة عن عقود التأمين بما يلي(المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية،٢٠١٠، أ ١٦٤-١٥٥):

١- الإفصاح عن المعلومات المحددة والموضحة للمبالغ في البيانات المالية الناتجة عن عقود التأمين:

أ) الإفصاح عن السياسات المحاسبية للطرف المؤمن لديه الأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف ذات العلاقة بهذه السياسات المحاسبية.

ب) الإفصاح عن الأصول والإلتزامات والدخل والمصروف المعترف به الناشئة من عقود التأمين.

ج) العملية التي تم إستخدامها لتحديد الإفتراضات التي لها التأثير الأعظم على القياس والإعتراف بمبالغ الأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف وكذلك، إذا كان ذلك عملياّ، أن يتم الإفصاح عن هذه الإفتراضات.

د) تأثير التغيرات في الإفتراضات المستخدمة لقياس الأصول التأمينة والإلتزامات موضحاً بشكل منفصل تأثير كل تغير له تأثير مادي على البيانات المالية.

هـ) الإفصاح عن تسويات التغيرات في إلتزامات التأمين والأصول من إعادة التأمين والتكاليف المؤجلة للإستحواذ على العقود.

٢- أن يقوم الطرف المؤمن لديه بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين من فهم المبالغ والتوقيت وظروف عدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين وخاصة ما يلي:

أ) أهداف المؤمن لديه Insurer وسياساته وعملياته التي يستخدمها في إدارة المخاطر الناشئة عن عقود التأمين والطرق المستخدمة في إدارة هذه المخاطر.

ب) معلومات حول خطر التأمين متضمناً معلومات حول حساسية خطر التأمين وتركيزات خطر التأمين والإدعاءات الفعلية مقارنة مع التقديرات السابقة.

ج) معلومات حول خطر الإئتمان وخطر السيولة وخطر السوق.

د) معلومات حول التعرضات لخطر السوق الناشئ عن المشتقات المتضمنة المحتواه في عقد التأمين المستضيف لها إذا لم يقم المؤمن لديه بقياس هذه المشتقات المتضمنة بالقيمة العادلة.

لذا يشير (Gali and Petrik, 2001) انه يجب على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التى تحدد وتفسر المبالغ الواردة فى قوائمها المالية الناشئة عن عقود التأمين حيث يتم الإفصاح عن سياساتها المحاسبية المطبقة على عقود التأمين وما يتصل بها من أصول وإلتزامات وإيرادات ومصروفات، والأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المسجلة (وإذا كانت الشركة تعرض قائمة بتدفقاتها النقدية مستخدمة الطريقة المباشرة ، يجب ان تفصح عن التدفقات النقدية) الناتجة عن عقود التأمين، الطريقة المستخدمة فى تحديد الافتراضات ذات الأثر الهام على قياس المبالغ المعترف بها الوارد بيانها فى البند، وعلى شركة التأمين – متى أمكن ذلك – أن تفصح عن قيم تلك الافتراضات، وأثر التغيرات فى الافتراضات المستخدمة فى قياس الأصول والالتزامات التأمينية بما يكشف بشكل مستقل عن أثر كل تغيير يكون له منفرداً تأثير هام على القوائم المالية، وتسوية للتغيرات فى التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين وما يتصل بها من تكاليف الاقتناء المؤجلة إن وجدت.

علاوة على ذلك إذا كانت شركة التأمين هى معيد التأمين الصادر فى عقد إعادة تأمين عليها الإفصاح عما يلى (Ernast & Young, 2013):

(١) الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء إعادة التأمين.

(٢) إذا كان معيد التأمين الصادر يقوم بتأجيل واستهلاك الأرباح والخسائر الناشئة عن شراء إعادة التأمين فيتعين عليه الإفصاح عن قيمة الاستهلاك عن الفترة والجزء غير المستهلك فى بداية ونهاية الفترة.

ويلتزم المؤمن له في عقد التأمين بواجب الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات عن ظروف المؤمن له والمخاطر التي تحيط به والتي قد تؤثر على حياة الإنسان وعمره وتقرب من احتمال وقوع الخطر المؤمن منه وهو الوفاة، حيث أن إلتزام المؤمن له في عقد التأمين بالإبلاغ عن

الأخطار التي من شأنها تغيير محل الخطر هو إلتزام خاص يميز عقد التأمين عن غيره من العقود حيث أن عقد التأمين هو من عقود منتهى حسن النية(Jones, 2000).

(٢-2): الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

سيتم تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية:

أ- الدراسات العربية:

دراسة بولصنام و عماد (٢٠١٢) بعنوان:" المتغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على صناعة التأمين"، هدفت الدراسة الى توضيح انعكاسات مختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة(اتفاقية تجارة الخدمات المالية، الأزمة المالية العالمية، غسيل الاموال، الحوكمة..) على صناعة التأمين، مع إبراز مختلف الآثار الابجابية والسلبية لهذه المتغيرات على هذه الصناعة، كما هدفت الدراسة الى توضيح التحديات والسياسات المناسبة في مجال صناعة التأمين لمواجهة كل من هذه التطورات الاقتصادية العالمية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أظهرت نتائج الدراسة أن قطاع التأمين بمختلف المتغيرات الاقتصادية العالمية يتأثر إيجاباً وسلباً، ومن أهم المتغيرات التي أثرت في صناعة التأمين نجد اتفاقية تجارة الخدمات المالية، الصيرفة الشاملة، غسيل الأموال، الأزمة المالية والحوكمة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والإفصاح يعتبر من أهم الآليات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور حوكمة شركات التأمين.

- **دراسة برابح و الآغا(٢٠١٢)، بعنوان:"أثر تسويق التأمين التكافلي في زيادة عدد المشتركين- نموذج شركة الملتزم-فلسطين-قطاع غزة**"، تهدف الدراسة للتعرف الى أهمية العملية التسويقية في التعريف بالخدمة، بالاضافة للتعرف الى العلاقة بين الاسلوب التسويقي المتبع وزيادة كفاءة وربحية الشركة وزيادة نسبة المشتركين، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي،وقد تم استخدام الاستبانة والمكتبات والدوريات والمجلات كأدوات لجمع المعلومات،

تكونت عينة الدراسة على المشتركين(المؤمنين) في خدمة التأمين التكافلي لدى شركة الملتزم في محافظة غزة، أظهرت نتائج الدراسة أن ما يقارب ٩٤% ممن تم استطلاع آرائهم موافقون على أن موظفي الشركة يتعاملون بأسلوب جيد عند تقديم الخدمة، مما يؤكد أن المعاملة الجيدة من قبل موظفي الشركة عند تقديم الخدمة يسهم في تعزيز علاقة العملاء بالموظفين والشركة، كما أكدت نتائج الدراسة الى ضرورة الاهتمام بتحقيق المنفعة للعميل عن تحقيق كل مايرغب في تحقيقه من خدمات وآليات انجاز المعاملات.

دراسة بشير و عمار (٢٠١٢)، بعنوان:" مدى إلتزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق المعايير الدولية للمارسة المهنية للتدقيق الداخلي"، تهدف هذه الدراسة للتعرف الى مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وإستعمل الباحث أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية على شركات التأمين بالإضافة الى إستخدام الإستبانه، وتكونت عينة الدراسة على جميع الأفراد العاملين بالمديرية العامة للتدقيق الداخلي بالجزائر العاصمة لشركات التأمين التالية(الشركة الجزائرية للتأمين، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين)، أظهرت نتائج الدراسة الى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق معايير تدقيق الصفات الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق، بالاضافة الى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق معايير تدقيق الأداء الواجب مراعاته في أعمال التدقيق.

- دراسة زهير و عبد القادر(٢٠١٢)، بعنوان: تقييم مدى كفاءة أسهم مؤسسات التأمين التكافلي وعلاقتها بالمؤشرات المالية في الاسواق المالية"، هدفت هذه الدراسة للتعرف الى مدى كفاءة أسهم مؤسسات التأمين التكافلي وأسهم مؤشر تداول، ودور مؤشر التأمين التكافلي بالتهوض بالصناعة التكافلية الإسلامية، واعتمد الباحث على إجراء دراسة قياسية لتوضيح العلاقة بين مؤشر تداول للبورصة السعودية ومؤشر مؤسسات التأمين التكافلي TINSIخلال

الفترة ١-١-٢٠٠٨ إلى ٣١-١٢-٢٠١١، وتوضيخ وزن مؤسسات التأمين التكافلي من حيث القيمة السوقية وحصتها في السوق، ومدى قدرتها على تجنب الوقوع في الأزمة المالية العالمية الأخيرة وقدرتها على التحوط، أظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية بين مؤشر TASIو مؤشر TINSI بنسبة ٤٥%، وكما أظهرت النتائج الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

-دراسة حسين و الحميدي(٢٠١٢) بعنوان:" استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية"، تهدف الدراسة الى تحليل أخطار المحفظة التأمينية عبر مجموعة من المقاييس الكمية، كما تهدف الى دراسة العلاقة بين نسبة الطاقة الإستيعابية للشركة المدروسة ومعدل الاحتفاظ لديها، قام الباحث بتحليل البيانات المتوفرة عن المحفظة التأمينية الخاصة بالشركة المدروسة(الشركة المتحدة للتأمين كونها أول شركة خاصة خاضت تجربة أعمال التأمين في السوق السورية) للفترة(٢٠٠٧-٢٠١٠)، وتحليل أخطار محفظتها باستخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة،اظهرت نتائج الدراسة أن الى أن هذه الشركة تواجه منافسة قوية في السوق السورية للتأمين،إلا أن معدلات احتفاظاتها وطاقاتها الاستيعابية التي هي ضمن الحدود المقبولة يساعدها في تدعيم مركزها المالي، وبذلك تمنحها ميزة تنافسية أفضل من مثيلاتها، وكما اظهرت نتائج الدراسة الى أنه من الممكن لمقاييس أخطار المحفظة التأمينية أن تعطي فكرة عن واقع والمستقبل القريب لكيفية إدراة مخاطر الشركة المتحدة للتأمين، مما يساعد في مواجهة التقلبات التي يمكن أن تتعرض لها محفظتها التأمينية.

-دراسة ملاخسو(٢٠١٢) بعنوان:"دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر:للفترة ١٩٩٧-٢٠١٠)"، تهدف الدراسة الى التعرف الى العلاقة بين التأمينات والنمو الاقتصادي في

الجزائر، بالاضافة للتعرف الى أثر وأهمية النظام التأميني على المدخلات الإجبارية، و الى إبراز العلاقة السببية بين التأمينات والنمو الاقتصادي وموقع قطاع التأمين في تشجيع النمو الاقتصادي، استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وطبقت الدراسة على سوق التأمينات في الجزائر للفترة بين ١٩٩٧-٢٠١٠، أظهرت نتائج الدراسة أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري مالياً وفنياً، وانخفاض مستوى الاستثمار، فقد أخفق قطاع التأمين في تفسير مساهمته المسببة في النمو الاقتصادي، وكما أظهرت نتائج الدراسة أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على أقساط التأمين في الجزائر خلال هذه الفترة، بينما لن تظهر باقي المتغيرات في النموذج، وقد تم التوصل الى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي الى التأمينات، حيث أن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في قطاع التأمينات في الجزائر.

-**دراسة حسين(٢٠١٠)بعنوان: "التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية: أي نموذج للشراكة وما دورها في تحسين الأداء؟"** هدفت الدراسة الى تحليل أبعاد التحالفات الإستراتيجية بين الشركات التأمينية وبعض المؤسسات البنكية الجزائرية من خلال نموذج بنك التأمين، وتبيان دور هذه التحالفات في تحسين أداءها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، تكونت العينة على مجموعة من المؤسسات البنكية الجزائرية، أظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن الاعتماد على نوع جديد من التحالفات الإستراتيجية للوصول الى نوع من التجانس والتوافق والتوازن بين البنوك والمؤسسات التأمينية، والذي يمكن اختصاره في نموذج تعاوني بنك التأمين.

- **دراسة عفانة(٢٠١٠) بعنوان:"إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي**"، هدفت هذه الدراسة الى بناء نظام مقترح لمعالجة العمليات المالية في شركات التأمين التكافلي وفق الفكر المحاسبي الإسلامي للعمليات الرئيسية لأنشطة التأمين التكافلي، وتحديد مسار الدزرات المستندية ودليل الحسابات ومتطلبات الإفصاح في القوائم المالية، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وقد اعتمد الباحث على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة بالعديد من أنظمة التأمين سواء الإسلامية أو التقليدية المتبعة، بالإضافة الى العديد من الدراسات السابقة والابحاث في مجال التأمين بشكل عام، أظهرت نتائج الدراسة أن النموذج المقترح والمبني على معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تسجيل العمليات المالية في الحسابات المختصة لكل من حملة الأسهم وحملة الوثائق(المشتركين) كل بشكل مستقل عن الآخر، ويساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة به، واظهرت نتائج الدراسة الى ضرورة زيادة الاهتمام البيانات المالية لشركات التأمين التكافلي المعدة وفقاً للقواعد والأسس والضوابط المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- دراسة **مطر وآخرون(٢٠٠٩)** بعنوان: "**العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**" هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص. لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي حيث تناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على أراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد به على المنهج

التحليلي حيث نظم الباحثون استبانه متخصصة لرصد أراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنيت ومن ثم تم تحليل نتائجها.

- دراسة **السعيد (٢٠٠٨)** بعنوان: "**أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية**" وهدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة ومدى ملاءمتها والمشاكل المتوقعة في تطبيقاتها والوسائل العلمية الممكنة لتجاوزها في شركات التأمين الأردنية، والتعرف على مدى التزام هذه الشركات بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وأثر ذلك على الإبلاغ المالي لهذه الشركات، من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتعرف أيضا على مدى تحقيق هيئة التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة. واستخدم الباحث أسلوب المسح الشامل للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير ملائمة، وأن شركات التأمين الأردنية تلتزم بتطبيق هذه المعايير وقواعد الإفصاح الواردة فيها عند قيامها بالإبلاغ المالي، كما أن هنالك أثراً ايجابياً لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي لشركات التأمين، حيث تشمل هذه الخصائص كلاً من خاصية الملاءمة، والموثوقية (الاعتمادية) والاتساق والقابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية، وان هناك دوراً ايجابياً لهيئة التأمين الأردنية في تحقيق التزام شركات التأمين الأردنية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة فيها.

تم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وان هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقوا على إيقاف التعامل بها، وأبدوا كذلك تأيدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأخيرا فان الباحثين يعتقدون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من

الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

– دراسة **بني خالد** (**٢٠٠٧**) بعنوان: "**الإفصاح المحاسبي من جهة تأثره بكل من حجم الشركة ونوع نشاطها**". هدف هذا البحث إلى دراسة الإفصاح المحاسبي من جهة تأثره بكل من حجم الشركة ونوع نشاطها. وقد استقيت البيانات المتعلقة بحجم الشركة ممثلا – بمجموع الموجودات ونوعها من منشورات هيئة الأوراق المالية على موقعها الكتروني http://www.jsc.gov.jo

حيث تم تحديد أربع أنواع من الشركات المساهمة العامة الأردنية وفق نشاطها: البنوك، وشركات الخدمات، وشركات التامين، والشركات الصناعية. أما الإفصاح المحاسبي فقد قام الباحث بتمثيله من خلال إعداد مؤشر نسبي، وذلك بتجهيز قائمة معيارية تشتمل على بنود الإفصاح وأهمية كل بند من وجهة نظر المدققين. وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات من أبرزها: انتفاء الأثر ذي الدلالة الإحصائية لحجم شركة المساهمة على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية في كل من قطاعات الصناعة والتامين والبنوك، ورغم وجود اثر ذي دلالة إحصائية للحجم على مستوى الإفصاح في قطاع الخدمات إلا أنه أشار كل من معاملي الارتباط والتحديد إلى ضعف هذه العلاقة، وهذه الإستنتاجات الجزئية بررت الإستنتاج الذي أشار إليه النموذج الكلي الذي تناول أثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح في كل الشركات بغض النظر عن القطاع، فقد إستنتج الباحث بإنتفاء الأثر المعنوي للحجم على مستوى الإفصاح. أما في ما يتعلق بقياس أثر نوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، والذي أشار إلى وجود اثر ذي دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح، ولمعرفة مصادر الفروق قام الباحث بالاستعانة باختبار شبيه للمقارنات البعدية Sheffe Post Hoc Test لمعرفة مصادر الفروق بين النشاطات المختلفة، وقد تبين أن الفروق تركزت بين كل من قطاع البنوك وقطاع التامين، وهذا يعكس شكل الإفصاح الخاص لكل من هذين القطاعين والناتج عن طبيعة نشاطهما.

– دراسة **سلوم ونوري**(**٢٠٠٧**) بعنوان: "**دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**"هدفت الدراسة الى بيان بداية نشوء الأزمة المالية وما هي أسباب نشؤوها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ومناقشة الدور الذي لعبته المعايير المحاسبية في نشوء هذه

الأزمة.وتوصلت الدراسة الى انه لا توجد علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ونشوء الأزمة المالية العالمية، وأن إيقاف العمل بمعيار القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية اقل والقدرة على المقارنة أضعف وسيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي ولن يساعد على استقرار السوق، وأن السبب الأساسي في نشوء الأزمة المالية العالمية هو الرهون العقارية لأشخاص غير موثوقين.

– دراسة **الخوري، وبالقاسم(٢٠٠٦)**. بعنوان: " **أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية**". هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استجابة بورصة عمان للمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية السنوية عند الإفصاح عن هذه التقارير وربط ذلك بتوقيت الإفصاح، بالإضافة إلى تحديد الأثر على كل من أسعار الأسهم وحجم التداول. بينت نتائج الدراسة على وجود تأثير ايجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية للإفصاح كذلك دلت النتائج على اختلاف في استجابة حجم التداول وفقاً لتوقيت الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية فالشركات التي أفصحت عن تقاريرها مبكراً تأثر حجم أسهمها تأثيراً إيجابياً ومعنويا عند الإفصاح عن التقارير المالية السنوية بينما لم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية لحجم التداول على أسهم الشركات التي تأخرت في نشر تقاريرها المالية السنوية ولم تظهر الدراسة أي أثر ذو دلالة إحصائية لإعلان التقارير السنوية أو توقيتها على عوائد الأسهم.

– دراسة **أبو نصار، الذنيبات (٢٠٠٥)** بعنوان " **أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية**". هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام ١٩٩٨م و الخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن وذلك من وجه نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية و المستثمرين كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل

مستخدمي البيانات المالية. تبين نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين ومعدي البيانات و المستثمرين على أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح عن خدمة مستخدمي القوائم المالية وبمتوسط إجابة تراوح بين مهم ومهم جداً للغالبية العظمى ن البنود كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومعدي البيانات و المستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

- دراسة **الشلتوني(٢٠٠٥)**. بعنوان: " **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**". هدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية و الوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية. وقد بينت الدراسة أن مستوى الإطلاع لدى أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية زمزضوعية كما أن المصارف الفلصطينية تلتزم بمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد وإن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها.

- دراسة **موفق (١٩٨٩ المشار اليها في عاشور، ٢٠٠٨، ص١٦)**. بعنوان:" **تقييم مدى وفاء التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية بالاشتراطات التي إستوجبها معيار الإفصاح العام من ناحية ومدى وفائها بالاحتياجات الميدانية لقطاعات المستفيدين الرئيسين من ناحية أخرى**". هدفت الدراسة الى تقييم مدى وفاء التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية بالاشتراطات التي استوجبها معيار الإفصاح العام من ناحية ومدى وفائها بالاحتياجات الميدانية لقطاعات المستفيدين الرئيسين من ناحية أخرى. وبينت نتائج الدراسة عدم وجود وفاء بإشتراط معيار الإفصاح العام بالمملكة بالمتطلبات الميدانية للمستفيدين، وكذلك عدم وجود التزام بين

الشركات المساهمة السعودية باشتراطات المعيار بشكل كامل في إعداد التقارير المالية لهذه الشركات.

(ب) الدراسات الأجنبية:

- دراسة **علوان** (**ALWAN,2012**) بعنوان: " **FINANCIAL CRISIS AND ITS IMPACT ON ACCOUNTING AND INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS** " هدفت هذه الدراسة للتعريف بالأزمات المالية الدولية وأثرها على المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية حيث استخدم الباحث طريقة المنهج التوصفي(الاستبانة) لجمع المعلومات وتكونت عينة الدراسة من ٦٠ شخص. أظهرت نتائج الدراسة أن للأزمة تأثير كبير ليس فقط على صعيد الاقتصاد العالمي بل على اقتصاد الدول العربية أيضا فيما بينها الأردن وأوضحت الدراسة ان لهذه الأزمة نتائج سيئة قد يؤدي الى تراجع كبير ينعكس سلبا على جهود جميع الدول في حل مشكلاتهم وقد لوحظ من خلال هذه الدراسة أن لهذه الازمة اثر على مهنة المحاسبة حيث ان هذه الازمة تحد من مواكبة التطورات العالمية وكشفت الدراسة ان المحاسبة ليست مسؤولة عن الازمة المالية بل المسؤول عن هذه الازمة وهو عدم تطبيق العقوبات اللازمة ايزاء عدم استخدام المعايير المحاسبية المناسبة في الكثير من البلدان وكما أظهرت الدراسة ان عدم استخدام مبدأ حفظ المحاسبة ساهم في تصعيد الأزمة المالية العالمية.

- دراسة **القضاه** (**Al Qudah.2012**). بعنوان: " **Fair Value Accounting and the Global Financial Crisis** " هدفت هذه الدراسة الى تحديد الأسباب الكامنه وراء ارتفاع الأزمة المالية العالمية والحقائق المرتبطة بالأزمة المالية في ظل محاسبة القيمة العادلة .واستخدم الباحث طريقة المنهج الاستقرائي حيث استعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة في

الموضوع وأظهرت نتائج الدراسة أن الدور المزعوم لمحاسبة القيمة العادلة لا تزال تناقش بحماس من قبل الدارسين وكان راي البعض أن لمحاسبة القيمة العادلة هي السبب الرئيسي في تضاخم الأزمة المالية العالمية وقاموا بدعم معتقدهم بثوابت عجز الشركات والبنوك وقال البعض ان لا علاقة لمحاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية ومن خلال هذه الدراسة تبين ان لا علاقة لمحاسبة القيمة العادلة في إرتفاع الأزمة المالية وبدلا من ذلك كان في الحقيقة سبب الأزمة المالية هي سوء أداء تسجيل الأرصدة والإستخدام المفرط للنفط ومشتقاته وعدم وجود خبرة لدى البنوك والشركات المالية الاخرى.

-دراسة (Rogero,2008) بعنوان: " Characteristics of high quality accounting standards" هدفت هذه الدراسة الى التعرف على درجة اتصاف المعيار بخصائص تطبيق الجودة العالية مع الأخذ بالاعتبار أن تصنف وتوضع المعايير على أساس المفاهيم، حيث قام الباحث بمراجعة الأدبيات النظرية للتعرف على المعاليير الموضوعة والتي لا تتصف بمعايير الجودة ضمن التطورات الاقتصادية الحاصلة، أظهرت نتائج الدراسة أن المعايير الموضوعة هي الأسهل تطبقا وشرحا وذات جودة عالية أكثر من المعايير التي تصنف على شكل قوائم ورغم أنه لا يوجد أي معيار يمكنه أن يتنبأ بجميع الأسئلة والأحداث المستقبلية إذ أن المعيار الذي يعتمد على تطبيق الجودة، كما وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الحكم المهني وإنعكاسه على القوائم المالية سوف يتم تحسينه عن طريق اعتماد المحاسبيين على استخدام أحكامهم المهنية بدلا من تطبيق القواعد التفصيلية.

- دراسة **جاكسون، ومودورا (Jackson, and Madura, 2007)** بعنوان: **Impact of "Regulation Fair Disclosure on the Information Flow Associated With Profit Warning"** هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تعليمات الإفصاح العادل الصادرة عن هيئة سوق المال (SEC) التي تتعلق بحصول جميع المشاركين في السوق على معلومات بشكل متساوي وبذلك يمنع تدفق المعلومات إلى المحللين قبل المشاركين الآخرين.

وبينت الدراسة أنه منذ تطبيق التعليمات المتعلقة بالإفصاح أن السوق إعتمد بشكل قليل على إعلانات تحذيرات الأرباح وتبين أيضاً أن تعليمات الإفصاح خفضت بصورة فعلية تسرب المعلومات إلى المحللين المفضلين المتعلقة بتوزيعات الأرباح حيث يتم نقل المعلومات المتعلقة بتوزيعات الأرباح قبل الإعلان الفعلي لتحذيرات الأرباح وبعد تطبيق تطبيقات الإفصاح.

-دراسةDahawy,(2007) بعنوان: " Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق الشركات المدرجة في البورصة للإفصاح المحاسبي حيث قام الباحث بإتباع المنهج التحليلي في دراسته كما إعتمد الباحث في دراسته على إستبانة لقياس درجة تطبيق معايير الإفصاح المالي والمستوحية من المعايير الأمريكية للإفصاح المالي عن البيانات، تكونت عينة الدراسة من١٠٠ شركة مساهمه عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مصر أظهرت نتائج الدراسة أن ٦١% من الشركات المدرجة في البورصة فقط تطبق الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المصرية للافصاح والمستقاه من المعايير الامريكية وقد يعزى هذا للعوامل الثقافية.

- دراسة (**Alsaeed, 2005**)، بعنوان: **"The Association Between Firm Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الخصائص المحددة للمنشآت على مدى الإفصاح الطوعي لدى المنشآت غير المالية في سوق الأوراق المالية السعودي وتم تحديد الخصائص وهي حجم المنشأة، والديون، والعمر، وهامش الربح، والسيولة، ونوع الصناعة، وحجم مكتب التدقيق. بينت الدراسة أن هناك إرتباط طردي ذو دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح لدى المنشآت وحجم المنسأة أي أن المنشآت الكبيرة تهتم أكثر من المنشآت الصغيرة بتقديم المعلومات والإفصاح وباقي المتغيرات لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع الإفصاح. وقد إقترحت

الدراسة عمل دراسات جديدة تتناول عناصر جديدة لم تتناولها هذه الدراسة مثل تقيم مدى الإفصاح لدى المنشآت المالية دراسة العلاقة بين خصائص المنشآت والإفصاح الإلزامي.

- دراسة (**Al-Rashed, 2002**)، بعنوان: **"The Value of Accounting Disclosure: Investors"Perceptions**: تهدف الدراسة إلى قياس أهمية عناصر الإفصاح المحاسبي للمستثمرين على وجه الخصوص ولمستخدمي البيانات المالية عامة بدولة الكويت. وقد أظهرت النتائج أن التقارير السنوية لا تعتبر ذات فائدة ملموسة للمستثمرين بالرغم من اهتمامهم بها أحياناً واستخدامهم لبعض محتوياتها في تفعيل تداولاتهم كما أظهرت النتائج شيئاً من الارتباط بين حجم المنشآت المالية ونوع الإفصاح المحاسبي إضافة إلى طبيعة المعلومات المنشورة المنشورة أما ما يتعلق بالتقارير الفترية فقد أوضحت الدراسة أهميتها وخاصة لما تتضمنه من تنبؤات، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بتلك التقارير مع تضمينها بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة بأداء النشآت المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، وطريقة إختيارها، والأدوات المستخدمه لجمع بياناتها، وإجراءات بنائها أو تطويرها، والخطوات اللازمة للتأكد من صدقها وثباتها، والإجراءات التطبيقية، والمعالجة الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

منهج الدراسة:

إستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، القائم على جمع البيانات، وتصنيفها، وتنظيمها وتحليلها.

مجتمع الدراسة:

العاملين في الدوائر المالية لشركات التأمين الأردنية، والتي بلغ عددها في مطلع العام الحالي ٢٥ شركة.

عينة الدراسة:

تم إختيار عينة الدراسة والمتمثله من المدراء ورؤساء الأقسام وبعض الموظفين العاملين في الدوائر المالية لشركات التأمين الأردنية بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد العينة (١٣٤) فرداً من مجتمع الدراسة. حيث قام الباحث بتوزيع ١٣٤ إستبانة وتم استرداد (١٣٠)، والجدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المتغيرات الديمغرافية

جدول (١) عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	اقل من ٥ سنوات	30	23.1
	من ٥ – اقل من ١٠ سنوات	38	29.2
	من ١٠ – اقل من ١٥ سنة	23	17.7
	اكثر من ١٥ ستة	39	30.0
الدرجة العلمية	دبلوم	7	5.4
	بكالوريوس	91	70.0
	دراسات عليا	32	24.6
الوظيفة	موظف أو رئيس قسم	١٠٩	٨٣.٩
	مدير الدائرة	٢١	١٦.١

أداة الدراسة:

للتعرف على مدى إلتزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية ، فقد تم تطوير استبانة تكونت بصيغتها الأولية من (٣٣) فقرة. وقد تمت الاستعانة في تطويرها بالأدب النظري ذي العلاقة بالموضوع والدراسات السابقة ذات الصلة، والملحق رقم (١) يبين أداة الدراسة بصورتها الأولية.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قام الباحث بعرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المختصين في المحاسبة في جامعة جرش والجامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية وتم إختيارهم بالطريقة القصدية، والملحق رقم (٢) يبين أسماء المحكمين لأداة الدراسة بصورتها الأولية من ذوي الخبرة والكفاية، وذلك للتأكد من وضوح الفقرات ومدى صلاحيتها لقياس ما صممت لقياسه، ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة. وتم الأخذ بملاحظات لجنة المحكمين بحيث تم إضافة (٦) فقرات، وتم إعتماد نسبة الموافقة ٨٠% فأكثر على الفقرة دليلاً على صدق الفقرة، بناءاً على مقترحات أعضاء التحكيم تم تنقيح الأداة ، والملحق رقم (٣) يوضح أداة الدراسة بصورتها النهائية.

وتم تدريج مستوى الإجابة عن كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وأن تحدد بخمسة مستويات على النحو الآتي: مستوى مرتفع جداً ويعطى (٥) درجات، ومستوى مرتفع ويعطى (٤) درجات، ومستوى متوسط ويعطى (٣) درجات، ومستوى منخفض ويعطى (٢) درجتين ومستوى منخفض جداً ويعطى (١) درجة واحدة، وتم استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (عال، متوسط، منخفض) وفقاً للمعيار الآتي:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة = $\frac{(1-5)}{3}$ = = 1,33

عدد المستويات

وعلية، يكون مستوى الإجابة منخفض إذا كان:

١+١,٣٣ =٢,٣٣ (منخفض)

٢,٣٤ +١,٣٣=٣,٦٧ (متوسط)

٣,٦٨ فأكثر = ٥,٠٠ (مرتفع)

وبذلك إذا بلغ المتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة ما بين (١-٢,٣٣) فإن مستوى الإجابة تكون منخفضة وإذا بلغ متوسط إستجاباتهم ما بين (٢,٣٤-٣,٦٧) فان درجة الاستجابة تكون متوسطة، وتكون عالية إذا بلغ المتوسط الحسابي ٣,٦٨ فأكثر.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من الثبات، إعتمد الباحث طريقة الإختبار وإعادة الإختبار (test-retest)، إذ تم توزيع الأداة على عدد من أفراد عينة الدراسة وبلغ عددهم (٢٠) فرداً. ومن خارج عينة الدراسة، كما تم إعادة تطبيقها عليهم بعد مضي أسبوعين، وقد بلغت قيمة معامل إرتباط بيرسون(٠.٨٣). وهي قيمة مرتفعة ومقبولة لأغراض هذه الدراسة، كما تم إستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach -Alpha) للإتساق الداخلي. وكانت معاملات الثبات كما يلي:

جدول (٢) ثبات مجالات اداة الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ الفا
أثر التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في	٩	٧٩%

القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها		
إلغاء الحذر المفرط	٥	%٨٣
استبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية	٥	%٨٥
عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية	٥	%٩٤
الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية	٥	%٨٥
المحاسبة عن التزامات عقود التأمين	٤	%٧٩
المتطلبات الاساسية اللافصاحات عن معيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقد التأمين	٦	%٨٤

يظهر من الجدول (٢) ان جميع المجالات حصلت على قيمة كرونباخ ألفا اكبر من (٦٥%) وهذا يدل على جميع مجالات الدراسة مقبولة لاغراض البحث العلمي.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية على النحو الآتي:

١. للإجابة عن السؤال الأول، تم استخدام المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية.

٢. للإجابة عن السؤال الثاني تم استخدام اختبار T-test الإحصائي.

٣. لإيجاد ثبات الأداتين تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، ومعامل ارتباط بيرسون.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الاول الذي نصه: ما مدى إلتزام شركات التأمين الأردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقودالتأمين "على الإفصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها؟

فقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة والجدول (٣) يبين تلك

الجدول(٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الذي يقيس التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقودالتأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الانطباق
٣	تعزيز وتحسين الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي.	٤.٤١	.61	١	مرتفعة
٩	يسهم الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ على فهم مبلغ البيانات المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين	٤.٤	.60	٢	مرتفعة
٢	يساعد الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤على اتخاذ قرارات توزيع المواردالإقتصادية.	4.3	.77	٣	مرتفعة
١	يحقق الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي.	4.28	.57	٤	مرتفعة
٧	تساعد الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات	4.22	.54	٥	مرتفعة

	اللازمة في البيانات لاتخاذ قرار اقتصادي رشيد.				
٤	يعكس الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة لشركات التأمين.	4.18	.86	٦	مرتفعة
٨	يجعل الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤البيانات المالية أكثر ملائمة وموثوقية.	4.17	.79	٧	مرتفعة
٦	يحسن الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ قدرة شركة التأمين في الحصول على تمويل ومشاركات خارجية.	4.0	.63	٨	مرتفعة
٥	يجعل الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم٤ شركات التأمين أكثر نشاطاً وفهماً وقرباً من السوق العالمية.	4.0	.54	٩	مرتفعة
	الأداء ككل	٤.٢٤	٠.٣٦		مرتفعة

على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها لإجابات افراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة انطباق مرتفعة بلغت (٤.٢٤) وبانحراف معياري (٠.٣٦) حيث جاءت الفقرة (٣) التي تنص على " يعزز ويحسن الالتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي" **في** المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٤.٤٧) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (٩) والتي تنص على "يسهم التزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ على فهم مبلغ البيانات المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين" بمتوسط حسابي (٤.٤١) بدرجة انطباق مرتفعة كما جاءت الفقرة (٦) والتي تنص على "يحسن التزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ قدرة شركة التأمين في الحصول على تمويل ومشاركات

خارجية." بمتوسط حسابي (٤.٠٦) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (٥) والتي تنص على " يجعل التزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤شركات التأمين أكثر نشاطاً وفهما وقرباً من السوق العالمية. " بمتوسط حسابي (٤.٠٤) بدرجة انطباق مرتفعة .

جدول (٤)اختبار ت للفرضية الذي يقيس مدى إلتزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين "على الإفصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحريه	قيمة ت	مستوى الدلاله
مدى إلتزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقودالتأمين " لتحسين موثوقية بياناتها.	4.24	0.36	١–٨	48.78	0.000

يظهر من الجدول (٤) ان هناك علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلاله (&=0.05) للمتغير الذي يقيس مدى التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله له (٠.٠٠٠) وبلغت قيمة (ت) (٤٨.٧٨) وهي أعلى من القيمة الجدولية والبالغة (٢.٠١) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريه وإثبات الفرضيه القائله بأن هنالك إلتزام لدى شركات التأمين الأردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقودالتأمين "على الإفصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها.

للإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه :هل يضيف المعيار رقم ٤ أي تحسينات على السياسات المحاسبية لعقود التامين بما ينسجم مع الافصاح لاصدار التقارير المالية يضمن لها (<u>تحسين موثوقية بياناتها</u>، <u>ولإلغاء الحذرالمفرط</u>، <u>ولاستبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية</u>، <u>عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية</u>، <u>والاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية</u>، <u>والمحاسبة عن التزامات عقودالتأمين</u>)؟

فقد تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينةالدراسة.

الجدول(٥)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس:

١ -إلغاء الحذر المفرط.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الانطباق
٥	الإفصاح عن المعلومات المحددة والموضحة للمبالغ في البيانات المالية الناتجة عن عقود التأمين	4.28	.57	١	مرتفعة
١	منع إيجاد مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود غير الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير.	4.17	.79	٢	مرتفعة
٣	تحديد إعداد التقارير المالية لعقود التأمين من قبل شركات التأمين	4.03	1.07	٣	مرتفعة
٤	تحديد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة للنظام المحاسبي.	3.74	.95	٤	مرتفعة
٢	اختبار انخفاض القيمة لأصول إعادة التأمين	3.6	.77	٥	متوسطة
	الاداء ككل	3.97	.62		مرتفعة

يظهر من الجدول (٥) ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت متوسطةومرتفعة ضمن المجال الذي يقيس**إلغاء الحذر المفرط**لاجابات افراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة انطباق مرتفعة بلغت (٣.٩٨) وبانحراف معياري (٠.٦٣) حيث جاءت الفقرة (٥)

التي تنص على " الإفصاح عن المعلومات المحددة والموضحة للمبالغ في البيانات المالية الناتجة عن عقود التأمين" **في** المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٤.٢٨) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (١) والتي تنص على "منع إيجاد مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود غير الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير " بمتوسط حسابي (٤.١٧) بدرجة انطباق مرتفعة كما جاءت الفقرة (٤) والتي تنص على "تحديد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة للنظام المحاسبي." بمتوسط حسابي (٣.٧٤) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (٢) والتي تنص على " اختبار انخفاض القيمة لأصول إعادة التأمين " بمتوسط حسابي (٣.٦٥) بدرجة انطباق متوسطة .

جدول (٦)اختبار ت للفرضية التي تقيس إلغاء الحذر المفرط

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحريه	قيمة ت	مستوى الدلاله
إلغاء الحذر المفرط	3.97	.62	3.84	42.41	0.000

يظهر من الجدول (٦) ان هناك علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلاله (&=0.05) للمتغير الذي يقيس**إلغاء الحذر المفرط** حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله له (٠.٠٠٠) وبلغت قيمة (ت) (٤٢.٤١) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريه القائله بانه لا يوجد اثرلالغاء الحذر المفر

الجدول(٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الذي يقيس:

٢-إستبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الرتبة	درجة

		الحسابي	المعياري		الانطباق
١	تعديل معقول يعكس مخاطر عدم التأكد	4.33	٧.7	١	مرتفعة
٤	قياس الحقوق التعاقدية في رسوم إدارة الاستثمار المستقبلي بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة	4.18	.78	٢	مرتفعة
٢	يساعد مستخدمي البيانات المالية على توقيت شكوك التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين.	4.16	.78	٣	مرتفعة
٣	إضفاء تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية المستقبلية	4.04	.87	٤	مرتفعة
٥	استخدام مقاييس تعكس القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية للخيارات الضمنية والكفالات.	3.99	1.04	٥	مرتفعة
	الاداء ككل	4.14	.63		مرتفعة

يظهر من الجدول (٧) ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءتمرتفعة ضمن المجال الذي يقيس استبعاد هوامش الاستثمارات المستقبليةلاجابات افراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة انطباق مرتفعة بلغت (٤.١٤) وبانحراف معياري (٠.٦٣) حيث جاءت الفقرة (١) التي تنص على " تعديل معقول يعكس مخاطر عدم التأكد " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٤.٣٣) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (٤) والتي تنص على " قياس الحقوق التعاقدية في رسوم إدارة الاستثمار المستقبلي بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة " بمتوسط حسابي (٤.١٨) بدرجة انطباق مرتفعة كما جاءت الفقرة (٣) والتي تنص على "إضفاء

تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية المستقبلية." بمتوسط حسابي (٤.٠٤) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (٥) والتي تنص على " استخدام مقاييس تعكس القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية للخيارات الضمنية والكفالات. " بمتوسط حسابي (٣.٩٩) بدرجة انطباق مرتفعة .

جدول (٨) إختبار ت للفرضية التي تقيس إستبعاد هوامش الإستثمارات المستقبلية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحريه	قيمة ت	مستوى الدلاله
إستبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية	4.14	.63	3.84	34.91	0.000

يظهر من الجدول (٨) ان هناك علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلاله (&=0.05) للمتغير الذي يقيس**استبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية**حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله له (٠.٠٠٠) وبلغت قيمة (ت) (٣٤.٩١) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريه القائله بانه لا يوجد اثرلا**ستبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية.**

الجدول(٩)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الذي يقيس:

٣-عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الانطباق
٢	إعادة إلتزامات التأمين المحددة في كل فترة لتعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية	4.16	.86	١	مرتفعة
٣	قياس تقديرات وافتراضات جارية عند اختياره من قبل المؤمن	4.04	.73	٢	مرتفعة
٤	استخدام سياسات محاسبية غير موحدة فيما يخص التزامات التأمين للشركات التابعة	3.99	.69	٣	مرتفعة
٥	تغير سياسة الشركة المحاسبية لعقود التأمين في حال عرضت بياناتها المالية	3.87	.98	٤	مرتفعة
١	استحداث سياسة محاسبية تعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق بشكل ثابت على كافة الالتزامات المشابهة.	3.70	.90	٥	مرتفعة
	الاداء ككل	3.95	.64		مرتفعة

يظهر من الجدول (٩) ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ضمن المجال الذي يقيس عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية لاجابات افراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة انطباق مرتفعة بلغت (٣.٩٥) وبانحراف معياري (٠.٦٤) حيث جاءت الفقرة (٢) التي تنص على " إعادة إلتزامات التأمين المحددة في كل فترة لتعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٤.١٦) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (٣) والتي تنص على "قياس تقديرات وافتراضات جارية عند إختياره من قبل المؤمن" بمتوسط حسابي (٤.٠٤) بدرجة انطباق مرتفعة كما جاءت الفقرة (٥) والتي تنص على "تغير سياسة الشركة المحاسبية لعقود التأمين في حال عرضت بياناتها

المالية." بمتوسط حسابي (٣.٨٧) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (١) والتي تنص على " استحداث سياسة محاسبية تعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق بشكل ثابت على كافة الالتزامات المشابهة. " بمتوسط حسابي (٣.٧٠) بدرجة انطباق مرتفعة .

جدول (١٠) اختبار ت للفرضية التي تقيس عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحريه	قيمة ت	مستوى الدلاله
عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية	3.95	.64	3.84	51.64	0.000

يظهر من الجدول (١٠) ان هناك علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلاله (0.05=&) للمتغير الذي يقيس إ **عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية**حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله له (٠.٠٠٠) وبلغت قيمة (ت) (٥١.٦٤) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريه القائله بانه لا يوجد اثر **عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية**

الجدول(١١)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الذي يقيس:

٤-الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الانطباق
٥	الإفصاح عن الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء إعادة التأمين	4.35	.48	١	مرتفعة
٢	الافصاح عن المبالغ ضمن البيانات المالية لشركات التامين والتي تكون ناشئة عن عقود التامين	4.12	.98	٢	مرتفعة
٣	الاعتراف بتعديل الالتزام في حقوق الملكية	4.10	.84	٣	مرتفعة
٤	الإفصاح عن قيمة الاستهلاك عن الفترة والجزء غير المستهلك فى بداية ونهاية الفترة	4.03	1.13	٤	مرتفعة
١	اكتشاف الخسارة الناتجة عن الحدث المؤمن منه.	3.93	1.06	٥	مرتفعة
	الاداء ككل	4.11	.75		مرتفعة

يظهر من الجدول (١١) ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءتمرتفعة ضمن المجال الذي يقيس**الاعتراف** بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية لاجابات افراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة انطباق مرتفعة بلغت (٤.١١) وبانحراف معياري (٠.٧٥) حيث جاءت الفقرة (٥) التي تنص على " الإفصاح عن الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء إعادة التأمين " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٤.٣٥) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (٢) والتي تنص على "الافصاح عن المبالغ ضمن البيانات المالية لشركات التامين والتي تكون ناشئة عن عقود التامين " بمتوسط حسابي (٤.١٢) بدرجة انطباق مرتفعة كما جاءت الفقرة (٤) والتي تنص على " الإفصاح عن

قيمة الاستهلاك عن الفترة والجزء غير المستهلك فى بداية ونهاية الفترة" بمتوسط حسابي (٤.٠٣) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (١) والتي تنص على " اكتشاف الخسارة الناتجة عن الحدث المؤمن منه. " بمتوسط حسابي (٣.٩٣) بدرجة انطباق مرتفعة .

جدول (١٢)اختبار ت للفرضية التي تقيس الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحريه	قيمة ت	مستوى الدلاله
الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية	٤.١١	٠.٧٥	3.84	٤٣.٢٣	0.000

يظهر من الجدول (١٢) ان هناك علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلاله (&=0.05) للمتغير الذي يقيس **الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية** حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله له (٠.٠٠٠) وبلغت قيمة (ت) (٤٣.٢٣) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريه وقبول الفرضية البديلة القائله بأنه يوجد أثر**للإعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية.**

الجدول(١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الذي يقيس:

٥-المحاسبة عن إلتزامات عقود التأمين.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الانطباق
٢	فهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين	4.35	.68	١	مرتفعة
٤	يساعد شركة التأمين على الاحتفاظ بالتزامات التأمين في بيانات مركزها المالي إلى أن يتم تسويتها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها	4.30	.66	٢	مرتفعة
٣	اختبار كفاية التزامات التأمين المعترف بها.	4.28	.74	٣	مرتفعة
١	ادخال تعديلات محدودة على محاسبة شركات التامين المتعلقة بالعقود التامينية.	4.11	.75	٤	مرتفعة
	الاداء ككل	4.26	.54		مرتفعة

يظهر من الجدول (١٣) ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءتمرتفعة ضمن المجال الذي يقيس المحاسبة عن التزامات عقود التأمين لاجابات افراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة انطباق مرتفعة بلغت (٤.٢٦) وبانحراف معياري (٠.٥٤) حيث جاءت الفقرة (٢) التي تنص على " فهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٤.٣٥) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (٤) والتي تنص على "يساعد شركة التأمين على الاحتفاظ بالتزامات التأمين في بيانات مركزها المالي إلى أن يتم تسويتها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها " بمتوسط حسابي (٤.٣٠) بدرجة انطباق مرتفعة كما جاءت الفقرة (٣) والتي تنص على "اختبار كفاية التزامات التأمين المعترف بها." بمتوسط حسابي (٤.٢٨) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الاخيرة الفقرة (١) والتي تنص على " ادخال تعديلات محدودة على محاسبة شركات التامين المتعلقة بالعقود التامينية. " بمتوسط حسابي (٤.١١) بدرجة انطباق مرتفعة .

جدول (١٤) اختبار ت للفرضية التي تقيس المحاسبة عن التزامات عقود التأمين

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحريه	قيمة ت	مستوى الدلاله
المحاسبة عن التزامات عقود التأمين	4.26	.54	3.84	37.02	0.000

يظهر من الجدول (١٤) ان هناك علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلاله (0.05=&) للمتغير الذي يقيس**المحاسبة عن التزامات عقود التأمين** حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله له (٠.٠٠٠) وبلغت قيمة (ت) (٣٧.٠٢) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريه القائله بانه لا يوجد اثر**للمحاسبة عن التزامات عقود التأمين**

ما الإفصاحات عن معيار الابلاغ المالي رقم ٤ عقود التامين ؟

فقد تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينةالدراسة و**الجدول (١٥) يبين تلك المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الذي يقيس المتطلبات الاساسية اللافصاحات عن معيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقود التأمين"**

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الانطباق
١	فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأعن عقود التأمين	4.34	٩.5	١	مرتفعة
٢	تقديم تفاصيل عن المخاطر التامينية والمالية وأثر متغيرات السوق على الإفتراضات الرئيسية المستخدمة التي قد تتعرض لها شركات التأمين	4.29	.66	٢	مرتفعة

٥	إظهار المعلومات حول التعرض لمخاطر قسعر الفائدة أومخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد التأمين	4.29	.75	٣	مرتفعة
٤	المقارنة معا لتقديرات السابقة للكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر معدل التأمين	4.24	.63	٤	مرتفعة
٦	الافصاح عن عقود التامين تتطلب الافصاح عن الأرباح والخسائر من عقودإعادة التأمين المشتراة	4.15	.86	٥	مرتفعة
٣	توفر معلومات تساعدعلى فهم مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية والتي لها أثر مادي عل بمبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين	4.11	.84	٦	مرتفعة
	الاداء ككل	4.24	.43		مرتفعة

يظهر من الجدول (١٥) ان المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءتمرتفعة ضمن المجال الذي يقيسالمتطلبات الاساسية للافصاحاتعنمعيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقد التأمين لاجابات افراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة انطباق مرتفعة بلغت (٤.٢٤) وبانحراف معياري (٠.٤٣) حيث جاءت الفقرة (١) التي تنص على " فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأعن عقودالتأمين " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٤.٣٤) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (٢) والتي تنص على "تقديم تفاصيل عن المخاطر التامينية والمالية وأثر متغيرات السوق على الإفتراضات الرئيسية المستخدمة التي قد تتعرض لها شركات التأمين" بمتوسط حسابي (٤.٢٩) بدرجة انطباق مرتفعة كما جاءت الفقرة (٦) والتي تنص على "الافصاح عن عقود التامين تتطلب الافصاح عن الأرباح والخسائر منعقود إعادة التأمين المشتراة." بمتوسط حسابي (٤.١٥) بدرجة انطباق مرتفعة وجاءت في

المرتبة الاخيرة الفقرة (٣) والتي تنص على " توفر معلومات تساعد على فهم مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية والتي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين " بمتوسط حسابي (٤.١١) بدرجة انطباق مرتفعة .

جدول (١٦) اختبار ت للفرضية التي تقيس المتطلبات الاساسية اللافصاحات عن معيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقد التأمين

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحريه	قيمة ت	مستوى الدلاله
المحاسبة عن التزامات عقود التأمين	4.24	.43	3.84	35.61	0.000

يظهر من الجدول (١٦) ان هناك علاقه ذات دلاله احصائيه عند مستوى الدلاله (&=0.05) للمتغير الذي يقيس**المتطلبات الاساسية اللافصاحات عن معيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقود التأمين**" حيث بلغت قيمة مستوى الدلاله له (٠.٠٠٠) وبلغت قيمة (ت) (٣٧.٠٢) وبهذا يتم رفض الفرضية الصفريه القائله بانه لا يوجد اثر**للمتطلبات الاساسية اللافصاحات عن معيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقود التأمين**".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- **مناقشة نتائج الدراسة:**

يتضمن هذا الفصل مناقشة لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة.

- **مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الاول الذي نصه: ما مدى التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على الافصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها ؟**

اظهرت نتائج الدراسة ان اعلى قيمة متوسط حسابي للفقرات ضمن مجال " متطلبات الافصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها" حصلت عليها الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "تعزيز وتحسين الالتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي ويعيد الباحث هذة النتائج الى أي من الاهداف التي يسعى المعيار المالي رقم ٤ الى تحقيقها هي الوصول الى مستوى عال من الإفصاح الكافي في البيانات المالية وذلك لما له من دور كبير في مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي ونتائج الأعمال والإنتاجيات التي تقوم بها، وفهم المواصفات والميزات الخاصة بها والتعرف على المخاطر المحتملة في المشتقات المالية وبالتالي الوصول الى ما يسمى بالضبطالداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر لشركات التامين الاردنية ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم أداء الشركة. وفيما بتعلق بادنى متوسط حسابي فقد حصلت علية الفقرة رقم (٥) يجعل الالتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ شركات التأمين أكثر نشاطاً وفهماً وقرباً من السوق العالمية وربما تعود النتائج الى ان المعيار يعتبر ذا صلة بمهام افصاحية وابلاغية ولإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة دون ان يعير اهتمام الى التركيز على نشاطات السوق العالمية وتتفق هذة النتائج مع دراسة .

- **مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه:" هل يضيف المعيار الدولي رقم ٤ أي تحسينات على السياسات المحاسبية لعقود التامين بما ينسجم مع متطلبات الافصاح لاصدار التقارير المالية يضمن لها (تحسين موثوقية بياناتها، ولإلغاء الحذرالمفرط، ولاستبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية،عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية، والاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة فيحقوق الملكية، والمحاسبة عن التزامات عقودالتأمين)؟**

اظهرت نتائج الدراسة ان اعلى قيمة متوسط حسابي للفقرات ضمن مجال " يضيف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الذي يقيس إلغاء الحذر المفرط حصلت عليها الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " الإفصاح عن المعلومات المحددة والموضحة للمبالغ في البيانات المالية الناتجة

عن عقود التأمين . ويعيد الباحث هذة النتائج الى ان هذا المعيار يحدد هذه الاعتبارات العامة لعرض البيانات المالية ويقدم إيضاحاً لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة، ويتم تناول كل ما يتعلق بالاعتراف بالمعاملات والأحداث الخاصة وقياسها والإفصاح عنها وفهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي لشركات التامين.

وفيما بتعلق بادنى متوسط حسابي فقد حصلت علية الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " اختبار انخفاض القيمة لأصول إعادة التأمين" ويعيد الباحث هذة النتائج الى ان هذا الجزء لا يعتبر من مهام او متطلبات المعيار رقم ٤ انما هو معيار محاسبي مستقل لوحدة يسمى انخفاض قيمة الاصول المعيارالدولي(٣٦).

اظهرت نتائج الدراسة ان اعلى قيمة متوسط حسابي للفقرات ضمن مجال " استبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية جاءت لصالح الفقرة رقم (١) "تعديل معقول يعكس مخاطر عدم التأكد" ويعيد الباحث هذة االنتائج الى ان هذة الاضافة تعتبر مهمة وكبيرة وخاصة لإدارة شركات التامين فيجب ان تكون على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه، وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية، وسبب عدم اعتبار المنشأة أنها منشأة مستمرة.

حصلت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على ان استخدام مقاييس تعكس القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية للخيارات الضمنية والكفالات. " ضمن مجال "تعديل معقول يعكس مخاطر عدم التأكد" ويعيد الباحث هذة النتائج الى ان هذا المتطلب لا يأتي ضمن نطاق المعيار رقم ٤.

اظهرت نتائج الدراسة ان اعلى قيمة متوسط حسابي للفقرات ضمن مجال" عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية ان اعلى قيمة متوسط حسابي للفقرات جاءت لصالح الفقرة رقم (٢) إعادة إلتزامات التأمين المحددة في كل فترة لتعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية ويعيد الباحث ان هذا المتطلب يشمل نطاق المعيار رقم ٤ حيث يجيز المعيار ٤استخدام ذات السياسة المحاسبية المتعلقة بإعادة قياس إلتزامات التأمين المحددة في كل فترة لتعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية

(وكذلك تقديرات وافتراضات جارية أخرى عند اختيارها من قبل المؤمن) وبدون ذلك فأنه يجب على المؤمن تطبيق ذات التغيرات في السياسات المحاسبية لجميع الالتزامات المماثلة.

وحصلت الفقرة رقم (١)استحداث سياسة محاسبية تعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق بشكل ثابت على كافة الالتزامات المشابهة على ادنى متوسط حسابي ويعيد الباحث هذة النتائج الى ان هذا المتطلب يأتي ضمن النطاق المحاسبي المعيار ٣٨" المعالجة المحاسبية للاصول غير الملموسة".

اظهرت نتائج الدراسة ان اعلى قيمة متوسط حسابي للفقرات ضمن مجال " الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية " جاءت لصالح الفقرة رقم (٥) الإفصاح عن الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء إعادة التأمين ويعيد الباحث هذة النتائج الى انه يعني المعيار رقم ٤ بإظهار المعلومات حول التعرض لمخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد تأمين أساسي إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة . لكن لا تحتاج شركات التأمين إلى أن تفصح عن القيمة العادلة لعقود التأمين الخاصة بها في الوقت الحالي بل يجب عليها أن تفصح عن الأرباح والخسائر من عقود إعادة التأمين المشتراة"

وحصلت الفقرة اكتشاف الخسارة الناتجة عن الحدث المؤمن منه على ادنى متوسط حسابي ويعيد الباحث هذة النتائج الى انها لا تاتي ضمن وظائف نطاق المعيار رقم ٤.

اظهرت نتائج الدراسة ان اعلى قيمة متوسط حسابي للفقرات ضمن" مجال المحاسبة عن التزامات عقود التأمين جاءت لصالح الفقرة رقم (٢) " فهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين ويعيد الباحث هذة النتائج الى من طبيعة المعيار رقم ٤ والذي هو معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد يسمح المعيار لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لاضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط محاسبة التأمين. بينما اظهرت نتائج الدراسة ان الفقرة رقم (١) حصلت على ادنى متوسط حسابي ادخال تعديلات محدودة على محاسبة شركات التامين المتعلقة بالعقود التامينية.ويعيد الباحث هذة النتائج الىان هذا المتطلب لا يندرج تحت نطاق المعيار المحاسبي رقم ٤.

- ما الافصاحات عن معيار الابلاغ المالي رقم ٤ عقود التامين ؟

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة (١) " فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمي التي تنشأعن عقودالتأمين" حصلت على أعلى متوسط حسابي ويعيد الباحث هذة النتائج الى الاهمية الكبيرة لهذا المتطلب لما له من دور كبير في فهم قيم و توقيتات ومدى عدم التأكد فى التدفقات النقدية المستقبلية عن عقود التأمين.بينما اظهرت نتائج الدراسة ان الفقرة رقم (٣) توفر معلومات تساعد على فهم مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية والتي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين. ويعيد الباحث هذة النتائج الى انه يمكن للمعيار رقم ٤ ان يقيس العديد من البيانات المالية بدقة ولكن يتم تقديرها فقط، ويشمل التقدير الاحكام التى تقوم على المعلومات الحديثة الموثوقة والمتوفرة مثل تقدير الديون المعدومة والقيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية والعمر الانتاجى ونمط الاستهلاك للاصول المستهلكة وهي تاتي ضمن نطاق معيار اخر وليس معيار رقم ٤.

التوصيات

وبناءً على تلك النتائج يوصي الباحث بكل مما يلي:

١. الإهتمام بالإفصاح المتعلق بالبنود التي لم يتم الإفصاح عنها والواردة في نتائج الدراسة ضمن نطاق المعيار رقم ٤ (عقود التأمين).

٢. الإهتمام بتطبيق دراسات أخرى تناولت موضوع الدراسة الحالية.

٣. أخذ النتائج بعين الإعتبار والعمل على الأخذ بالتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

٤. عقد دورات تثقيفيه من قبل الجهات المختصه كهيئة التامين وإتحاد شركات التامين وجمعية المحاسبين الأردنين للعامين بالدوائر الماليه في شركات التأمين الأردنية بأهمية المعيار المحاسبي الرابع والذي يخص عقود التامين لما لمسناه من جهل بهذا المعيار من قبل كثير ممن يعملون بهذا القطاع الهام.

٥. السعي لإلزام شركات التامين من قبل هيئة التامين بتطبيق هذا المعيار والإلتزام به عند إعداد قوائمها الماليه.

6 العمل على المضي قدما في المرحلة الثانية من تطوير هذا المعيار لبلورته بصورته النهائية بحيث يكون معيارا شاملا وكاملاً وبأسرع وقت ممكن نظرا لضرورة تنظيم الامور المحاسبية لهذا القطاع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية :

١. ابو عناب، (٢٠٠٤). اتجاهات اعضاء مجلس الأمة نحو فعالية ديوان المحاسبة في الرقابة على الإنفاق الحكومية، أطروحة دكتوراة، غير منشورة، جامعة عمان العربية.

٢. أبو ناصر، محمد حسين والذنيبات، علي عبد القادر (٢٠٠٥). أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية إحتياجات مستخدمي البيانات المالية،

مجلة دراسات، مجلد ٣٢، عدد١، ص١١٥-١٣٩، متاح على الرابط:http://journals.ju.edu.jo/DirasatAdm/article/viewFile/1590/1580

٣. أبوالسعود، رمضان(2000)**. أصول التأمين**،دارالمطبوعات الجامعية،الإسكندرية.

٤. ابونصار،محمد؛وحميدات،جمعة(٢٠٠٨).معاييرالمحاسبةوالابلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية،عمان،الاردن: داروائل للنشر.

٥. الاتحاد الأردني لشركات التأمين (٢٠٠٥).**أعمال التأمين في الأردن**، التقريرنصف السنوي 2005،دائرة الدراسات والتطويروالتدريب.

٦. الاتحاد الأردني لشركات التأمين(٢٠٠٧)**.أعمال التأمي نفي الأردن**،التقريرنصف السنوي 2007، دائرة الدراسات والتطويروالتدريب.

٧. **برابح، اغا (٢٠١٢) أثر تسويق التأمين التكافلي في زيادة عدد المشتركين– نموذج شركة الملتزم–فلسطين–قطاع غزة** الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمنية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول

٨. البستاني،شذى محمد رضاحسين(٢٠٠٥) القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – جامعة بغداد.

٩. **بشير** بن عيشي &عمار بن عيشي**(٢٠١٢)** مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمنية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول

١٠.بني خالد، حمود حميدي عواد (٢٠٠٧). أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٩العدد (1)2007 .**

١١. بولصنام محمد و عماد غزازي(٢٠١٢) - المتغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها على صناعة التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة الجزائر

١٢. بونعجة، سحنون(٢٠١٢). محاسبةشركاتالتأمينمنمنظورمعاييرالمحاسبةالدولية"، الملتقىالدوليالسابعحول:"الصناعةالتأمينية،الواقع العملي وآفاق التطوير – تجاربالدول - "

جامعةحسيبةبنبوعليبالشلف، كليةالعلومالإقتصادية،العلومالتجارية وعلوم التسيير.ضمن المحورالسادس:المعاييرالمحاسبية في الصناعة التأمينية.

١٣. توفيق، محمد شريف (١٩٨٩). قياس متطلبات الإفصاح العام وتقييم مدى توفرها في التقارير المالية للشركة المساهمة وفي معيار الإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية. **مجلة الإدارة العامة معهد الأدارة العامة الرياض.**العدد ٦١، ١٩٨٩ ص ١١٣- ٢٠١.

١٤. جرن، بسام (٢٠٠٣). **"**أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان**". رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

١٥. الجعبرى، مجدي أحمد(٢٠١١). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودي، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

١٦. الجمال،أحمدماجد(٢٠٠٨). الرؤية المالية للموازنة الوظيفية،**مجلة الثورة** ، العدد ١٢، ص ٣٦.

١٧. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الاردنية(٢٠١٠). المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية، مجموعة طلال ابو غزالة، عمان، الاردن.

١٨. الجميلي،علي(٢٠٠٤). رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة (الجمهورية العراقية)،**رسالة دكتوراه غيرمنشورة**،جامعة بغداد.

١٩. الجيوسي، احمد محمد(٢٠٠٣). مستوى الافصاح في التقارير السنوية للبنوك الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

٢٠. حسين حساني والحميدي نور(٢٠١٢) استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطّاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمنية، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمنية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول

٢١. **حسين، حساني (٢٠١٠) التحالفات الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية: أي نموذج للشراكة وما دورها في تحسين الأداء**
موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي

٢٢. حنان، رضوان حلوة؛ الحارس، اسامة؛ ابو جاموس، فوز الدين(٢٠٠٤). اسس المحاسبة المالية، ط١، عمان: دار الحامد.

٢٣. الحيالي، وليد ناجي (١٩٩٦). المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين – عمان.

٢٤. الخطيب، خالد(٢٠٠٢)، " الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمةا لعامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (١)" ،مجلة جامعة دمشق،مجلد ١٨، العدد ٢٠، ص ١٤٣- ١٩٥.

٢٥. الخوري، رتاب سالم وبالقاسم، مسعود محمد (٢٠٠٦). أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، **المجلة الأردنية** في إدارة الأعمال، مجلد ٢، عدد ٢ ، ص ص ١٨٦- ١٦٣، متاح على الرابط:
http://repository.yu.edu.jo/bitstream/handle/123456789/482311/392518%20%20%20%20.pdf?sequence=1

٢٦. الزعبي،يامن خليل (٢٠٠٥)، "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميتها للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)"،رسالةماجستيرغيرمنشورة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة اليرموك،اربد ،الأردن.

٢٧. السعيد، معتز أمين عبد الحميد(٢٠٠٨). **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية**._أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.

٢٨. سلوم، حسن عبد الكريم؛ ونوري، بتول محمد(٢٠١٠). **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية،** مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق "، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء – الأردن، متاح على الرابط: .http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/08/26.pdf

٢٩. شاور،عصام (١٩٩٣). المالية والتشريع المالي،ط٦،جامعة دمشق.

٣٠. الشباني، وليدمحمدعبدا لله (٢٠٠٤)دورالمعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثرالمالي للشركات السعودية،**رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك سعود.

٣١. الشريم، نجاح سعد الدين(٢٠٠٦). محددات الاداء المالي لشركات التأمين الاردنية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

٣٢. الشلتوني، فايز زهدي(٢٠٠٥). "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، متاح على الرابط:http://library.iugaza.edu.ps/thesis/66586.pdf

٣٣. صالح، حميداتو؛ رياض، زلاسي، علاء، بوقفة(٢٠١١).**-IFRS IASدور معايير المحاسبة الدولية في تحسين المعلومات المحاسبية**، الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"يومي ٢٩ و ٣٠ نوفمبر ٢٠١١، ص١٥٩–١٦٩.

٣٤. عاشور، عثمان زياد(٢٠٠٨). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(١)، دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، متاح على الرابط:http://library.iugaza.edu.ps/thesis/80189.pdf

٣٥. عبد القادر بريش، زهير غراية (٢٠١٢) تقيم مدى كفاءة أسهممؤسسات التأمين التكافلي وعلاقتها بالمؤشرات المالية دراسة حالة مؤشر TASI و TINSI في السوق المالي السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة الاقتصاد بجامعة ٢٠أوت ١٩٥ بسكيكدة – الجزائر

٣٦. العجمي، حسين يوسف(1998).**التأمين،الأسس والممارسة**،معهدالبحرين للدراسات المصرفية والمالية ،البحرين.

٣٧. عربيات،عبدالرازق (٢٠٠٩) أثر اختيار استراتيجيات المحافظ الاستثمارية على أداء شركات التأمين في الأردن"،**رسالة ماجستير غير منشورة**،جامعة عمان العربية،عمان،الاردن.

٣٨. العشماوى،محمدعبدالفتاح (٢٠٠٧) تجارب دولية في حماية المال العام الملتقى العربي الأول: آليات حماية المال العام والحد من الفساد المالي والادارى. المنظمة العربيةل لتنمية الإدارية ،شرم الشيخ.

٣٩. **عفانة انس (٢٠١٠) إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي

٤٠. مطر، محمد؛ نور، عبد الناصر؛ القشي، ظاهر (٢٠٠٩). الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (٢٠)أ، تم إلقائه في المؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، ٢٨-٢٠٠٩/٤/٢٩عمان – الأردن. متوفر عبر الموقع الالكتروني:http://stocksexperts.net/showthread.php?p=67128

٤١. معروف، هوشيار(٢٠٠٣).**الاستثمارات والأسواق المالية**،دارالصفاء للنشروالتوزيع،عمان، الأردن.

٤٢. ملاخسو بلال (٢٠١٢) دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر: للفترة ١٩٩٧ ــ ٢٠١٠ الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمنية، الواقع العملي وآفاق التطوير ــ تجارب الدول

٤٣. ميرزا، عباس علي؛وجراهام.جيه.هولت؛ وماغنوس.أريل(٢٠٠٦).المعاييرالدوليةلإعدادالتقاريرالمالية،المطابع المركزية،الأردن.

٤٤. ياسين،محمد(٢٠٠٣). واقع الانفاق الجاري في الوحدات الإداريةا لحكومية في سوريا،رسالة ماجستيرغيرمنشورره،جامعة دمشق،سوريا.

المراجع الأجنبية:

1. Al Qudah Gassan (2012) Fair Value Accounting and the Global Financial Crisis, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences. ISSN 1450-2275 Issue 49.

2. Al-Rashed, Wael (2002) "The Value of Accounting Disclosure: Investors Perceptions", Journal of Economics and Administrative Sciences. Volume, 18, Number, 2, P101-125.

3. Alsaeed, Khalid (2005). "The Association Between Firm-SpecificCharacteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia",

4. Alwan Badir (2012) Financial Crisis And Its Impact On Accounting And International Accounting Standards, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business 3(10).

5. Accounting Standards Board (2005). International Financial Reporting Standards. IASCF. London.UK

6. Barcena Alicia, Kubis Jan & Janneh Abdoulie (2009)Global Economic and Financial Crisis:Regional Impacts, Responses and Solutions United Nations publication

7. Deegan and Unerman, (2006) Financial Accounting Theory , McGraw-Hill Educationpp175.(

8. Beaugrand, Loko B. & Mlachila, M. (2002) “The Choice between External and Domestic Debt in Financing Budget Deficits: The CaseCentral and West African Countries”, IMF. Working Paper.

9. Brown, Jeffrey R and Goolsbee, Austan, (2001), Does the Internet Make Markets More Competitive? Evidence from the Life Insurance Industry,

10. Bureau mondial des IFRS Pleins feux sur les IFRS Contrats d’assurance ،Août 2010 Pour d’autre renseignements utiles, consulter les sites Web suivants : www.iasplus.com, www.DeloitteIFRS.ca/fr, p02.

11. Dahawy, K. (2007), Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange, Middle Eastern Finance and Economics, Cairo.

12. Déjean Frédérique, Martinez Isabelle (2009), Environmental Disclosure and the Cost of Equity: The French Case, Accounting in Europe, Vol. 6, No. 1, 57–80

13. Dicken, John E. (2009) Insurance Characteristics United States Government Accountability Office Washington, DC 20548

14. Bothwell Elizabeth, Arthur Cox, Roddy Bourke, McCann FitzGerald, Gary Davis, David Hertzell, Joe Meade, Joseph Morley, Kevin Murphy,(2011), INSURANCE CONTRACTS, Law Reform Commission.

15. Epstein, Gerald and Crotty, James, (2009), Controlling Dangerous Financial Products through A Financial Pre-Cautionary Principle,Department of Economics and Political Economy Research Institute

16. Ernest &Young, (2013), Accounting for insurance contracts could change significantly, To the Point FASB — proposed guidance, No. 2013-19 27 June 2013.

17. FARKASNÉ Fekete Mária and Anna LÓRÁNT, (2010), Challenges And Pportunities The Insurance Industry Facing With In Relation To Climate Change, International Journal Of Social Sciences And Humanity Studies Vol 2, No 2

18. Fronstin Paul (2012), Sources of Health Insurance and Characteristics of the Uninsured: Analysis of the March 2012 Current Population Survey, Employee Benefit Research Institute.

19. Gale, Robert J.P. and Peter K. Stokoe (2001) , Environmental Cost Disclosure: Contrasting Managements Perceptions with Reality" Journal of Business Ethics Environmentally Conscious Manufacturing (Kluwer Academic Publishers)

20. Galster, George, (2004), The Competitiveness and Premium Excessiveness of the Home and Auto Insurance Industries in the State of Michigan, the Center for Urban Studies.

21. Hussain Mher Mushtaq and Pasha Ahmad Tisman, (2011), Conceptual And Operational Differences Between General Takaful And Conventional Insurance, Australian Journal of Business and Management Research Vol.1 No.8

22. IAA PAPER, (2000) Features Of Insurance Contracts, (IASC Insurance Issues Paper, Sub-Issue 1A, Paragraphs 17 & 25

23. IFRS Foundation, (2010), Insurance Contracts, the International Accounting Standards Board

24. Iom Geneva (2009),The Impact of the Global Economic Crisi IMO policy Brief

25. Jackson, Dave and Madura, Jeff, (2007)" Impact of Regulation Fair Disclosureon The Information Flow Associated With Profit Warning", Journal of Economics and Finance,14Volume 31,Number 1 ,2007, P 59-74.

26. Janssen, Maarten and Karamychev Vladimir, (2005), Dynamic Insurance Contracts and Adverse Selection, The Journal of Risk and Insurance, V 72 N1

27. Jel (2011)The Relation Between Firm Size And Environmental Disclosure Despina Galani, Efthymios Gravas And Antonios Stavropoulos1, International Conference On Applied Economics – Icoae 2011 179

28. Jenssen and Karamychev, (2005), Dynamic Insurance Contracts and Adverse Selection, The Journal of Risk and Insurance Vol.72 No. 1.

29. Jones, Kathryn, (2000), Study on the Environmental Reporting By Companies, European Commission

30. Koser Khalid(2010) The Impact of the Global Financial Crisis International Migration, The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations

31. Krishnamurthy S, S V Mony, Nani Jhaveri, Sandeep Bakhshi, Ramesh Bhat and M R Dixit, and Sunil Maheshwari Ramesh Bhat, (2005), Insurance Industry in India: Structure ,Performance, and Future Challenges VIKALPA • VOLUME 30 • NO 3

32. Kundu, Subhash C and Malhan, Divya, (2007), hrm Practices in Insurance Companies: A Study of Indian and Multinational Companies, Managing Global Transitions 7 · Number 2 Summer 2009.

33. Murata, Gulumser; Tonkinb, Roger S; and Johannes Jüttner, (2001), Competition in the General Insurance Industry, Macquarie University, Sydney

34. Panitchpakdi, Supachai, (2008), Practical implementation of international financial Reporting standards: Lessons learned, UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

35. Payroll, Average and Sommers, John (2007)A Comparison of Employer-Sponsored Health Insurance Characteristics for the

Private Sector for the Years, Medical Expenditure Panel Survey Agency for Healthcare Research and Quality.

36. Rogero,Hal, (2008). "Characteristics of high quality accounting standards ", Accounting Horizons, Jun 1998, Vol. 12, No. 2 ، Available From www.proquest .com.

37. Werner, Geoff and Modlin, Claudine, (2010), Basic Ratemaking, Casualty Actuarial Society.

الملحق رقم (١)

الاستبانة بالصورة الأولية

الأستاذ الدكتور...المحترم

السلام عليكم ورحمة الله بركاته... وبعد

يقوم الباحث بدراسة بعنوان " اثر التزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية – دراسة ميدانية في شركات التامين

الاردنية" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على الماجستير فيالمحاسبةكلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة جرش الاهلية.

لذلك يقوم الباحث بإعداد أداة للدراسة احتوت على مجالين كل مجال يحتوي على خمس فقرات تقيس اثر التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية، ومن أجل اعتماد فقرات الأداة يأمل الباحث الاسترشاد بآرائكم ولذا تم اختياركم كعضو في التحكيم لما عرف عنكم من دراية وخبرة واطلاع. وبما أنكم تتمتعون بخبرة تربوية ودراية واسعة في المجال فإنني أرجو منكم التكرم بتحكيم فقرات الاستبانة من حيث:

- درجة ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة.
- درجة وضوح الفقرات.
- سلامة الصياغة اللغوية.
- أية تعديلات أو مقترحات ترونها مناسبة.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

شاكرين لكم تعاونكم مع وافر الاحترام والتقدير،،،

الباحث

الرقم	الفقرات	الانتماء إلى المجال		الصياغة اللغوية	
		تنتمي إلى المجال	لا تنتمي إلى المجال	واضحة	غير واضحة
المجال الأول: اثر التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها					
١	يحقق الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي.				
٢	يساعد الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤على اتخاذ قرارات توزيع المواردالإقتصادية.				
٣	يعزيز ويحسين الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي.				
٤	يعكس الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة لشركات التأمين.				
٥	يجعل الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤شركات التأمين أكثر نشاطاً وفهماًوقرباً من السوق العالمية.				
٦	يحسن الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ قدرة شركة التأمين في الحصول على تمويل ومشاركات خارجية.				

الرقم	الفقرات	الانتماء إلى المجال		الصياغة اللغوية	
		تنتمي إلى المجال	لا تنتمي إلى المجال	واضحة	غير واضحة
٧	تساعد الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة في البيانات لاتخاذ قرار اقتصادي رشيد.				
٨	يجعل الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤البيانات المالية أكثر ملائمة وموثوقية.				
٩	يسهم الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ على فهم مبلغ البيانات المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين.				
المجال الثاني: يضيف المعيار الدولي رقم ٤ أي تحسينات على السياسات المحاسبية لعقود التامين بما ينسجم مع متطلبات الافصاح لاصدار التقارير المالية يضمن لها وهي:					
أ- إلغاء الحذر المفرط، وذلك عبر:					
١	منع إيجاد مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود غير الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير.				
٢	اختبار انخفاض القيمة لأصول إعادة التأمين.				
٣	تحديد إعداد التقارير المالية لعقود التأمين من قبل شركات التأمين.				
٤	تحديد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة				

الرقم	الفقرات	الانتماء إلى المجال		الصياغة اللغوية	
		تنتمي إلى المجال	لا تنتمي إلى المجال	واضحة	غير واضحة
	للنظام المحاسبي.				
٥	الإفصاح عن المعلومات المحددة والموضحة للمبالغ في البيانات المالية الناتجة عن عقود التأمين.				
ب- استبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية، وذلك عبر:					
١	تعديل معقول يعكس مخاطر عدم التأكد.				
٢	يساعد مستخدمي البيانات الماليةعلى توقيت شكوك التدفقات النقدية المستقبلية من عقودالتأمين.				
٣	إضفاء تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية المستقبلية.				
٤	قياس الحقوق التعاقدية في رسوم إدارة الاستثمار المستقبلي بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة.				
٥	استخدام مقاييس تعكس القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية للخيارات الضمنية والكفالات.				
ج- عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية، وذلك عبر:					
١	استحداث سياسة محاسبية تعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق بشكل ثابت على كافة الالتزامات المشابهة.				

الرقم	الفقرات	الانتماء إلى المجال		الصياغة اللغوية	
		تنتمي إلى المجال	لا تنتمي إلى المجال	واضحة	غير واضحة
٢	إعادة إلتزامات التأمين المحددة في كل فترة لتعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية.				
٣	قياس تقديرات وافتراضات جارية عند اختياره من قبل المؤمن.				
٤	استخدام سياسات محاسبية غير موحدة فيما يخص التزامات التأمين للشركات التابعة.				
٥	تغير سياسة الشركة المحاسبية لعقود التأمين في حال عرضت بياناتها المالية.				
د- الاعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية، وذلك عبر:					
١	اكتشاف الخسارة الناتجة عن الحدث المؤمن منه.				
٢	الافصاح عن المبالغ ضمن البيانات المالية لشركات التامين والتي تكون ناشئة عن عقود التامين.				
٣	الاعتراف بتعديل الالتزام في حقوق الملكية.				
٤	الإفصاح عن قيمة الاستهلاك عن الفترة والجزء غير المستهلك فى بداية ونهاية الفترة.				
٥	الإفصاح عن الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر عن شراء إعادة التأمين.				

الرقم	الفقرات	الانتماء إلى المجال		الصياغة اللغوية	
		تنتمي إلى المجال	لا تنتمي إلى المجال	واضحة	غير واضحة
هـ- المحاسبة عن التزامات عقود التأمين، وذلك عبر:					
١	ادخال تعديلات محدودة على محاسبة شركات التامين المتعلقة بالعقود التامينية.				
٢	فهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين.				
٣	اختبار كفاية التزامات التأمين المعترف بها.				
٤	يساعد شركة التأمين على الاحتفاظ بالتزامات التأمين في بيانات مركزها المالي إلى أن يتم تسويتها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها.				

الملحق رقم (٢)

أسماء المحكمين

الاسم	التخصص	الجامعة

د. أحمد كلبونة	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
د.رائد كناكرية	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
د. أسامة عبد المجيد	محاسبة	جامعة جرش الأهلية
د. ايمان الهنيني	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
د.أكرم النجداوي	محاسبة	جامعة جرش الاهلية
د.إبراهيم العبادي	محاسبة	جامعة جرش الأهلية
د. غالب أبو رمان	محاسبة	الجامعة الأردنية
د. نضال عمر زلوم	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية

الملحق رقم (٣)

الاستبانة بالصورة النهائية

عزيزي المحاسب ....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله بركاتـه... وبعد

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "**اثر التزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين "على متطلبات الافصاح في القوائم المالية – دراسة ميدانية في شركات التامين الاردنية**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على الماجستير فيالمحاسبةكلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة جرش الاهلية.

ولتحقيق أهداف هذا البحث قام الباحث ببناء وتطوير أداة استبانة ووضعها بين أيديكم والمتعلقة بموضوع **اثر التزام شركات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية – دراسة ميدانية في شركات التامين الاردنية.** راجياً تعاونكم بالتفضل بالاجابة عليها وتوخي الدقة والموضوعية لما لها أثر على نتائج البحث،علماً بأن جميع الإستجابات سوف تستخدم لأغراض البحث فقط ، شاكر ومقدر سلفاً تعاونكم وجهدكم ووقتكم المبذول في الإجابة.

مثال توضيحي للإجابة: إذا كنت موافقة بشدة يرجى وضع علامة (√) في الخانة كما هو موضح بالجدول:

موافق بشدة	**موافق**	**غير متأكد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
✓				

مع خالص شكري وتقديري ..

اسم الباحث

متطلبات المعيار الرئيسية

الاعتراف والقياس

1. الاعفاء المؤقت من بعض معايير التقارير المالية الدولية الاخرى : ومنها الإعفاء من التزامات معيارالمحاسبة الدولي رقم(8) المتعلق بالسياسات المحاسبية والتغيرفي التقديرات المحاسبية والاخطاء، فشركات التأمين تستثنى من تطبيق تلك المعايير على سياساتها المحاسبية بالنسبة لما يلي:
   - عقود التأمين التي تصدرها
   - عقود اعادة التأمين التي لديها .
2. يجب عدم الاعتراف بالتزام لاي مخصصات متعلقة بمطالبات ممكنة مستقبلاً تنشأ عن عقود التأمين غير الموجودة في تاريخ التقرير (مثل مخصصات الكوارث) .
3. على شركة التأمين استبعاد التزام التأمين من ميزانيتها فقط عندما تؤدي او تبرأ من هذا الالتزام.
4. يجب على شركة التأمين ان تقدر في كل تاريخ تقرير مالي مدى كفاية التزاماتها التأمينية ، باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في ظل عقود التأمين التي أبرمتها .
5. يجب اختبار مدى كفاية وملائمة التزاماتها جميع تعاقداتها والتدفقات النقدية ذات العلاقة بها والاعتراف بكامل قيمة العجز او النقص في قائمة الدخل .
6. **انخفاض قيمة اصول اعادة التأمين :**

اذا كان هناك انخفاض بقيمة اصل اعادة التأمين او حامل بوليصة اعادة التأمين فانه يجب تخفيض القيمة المعدلة (القيمة الدفترية الجديدة) وان يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في قائمة الدخل ويحدث انخفاض القيمة في اصل اعادة التامين عندما :

أ- يوجد دليل موضوعي ان حامل بوليصة اعادة التامين قد لا يتلقى كل المبالغ المستحقة له بمقتضى احكام العقد .

ب- وقوع حدث له تاثير على المبالغ التي سوف يتسلمها حامل بوليصة عقد اعادة التامين من شركة التامين .

7. يمكن لشركة التامين ان تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التامين اذا كان هذا التغيير سيجعل القوائم المالية اكثر ملائمة ولكن ليس اقل موثوقية لاحتياجات متخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية .
8. عند تغيير السياسة المحاسبية بالنسبة لالتزامات التامين يمكن ان تعيد شركات التامين تصنيف بعض او كل اصولها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل . ومن العوامل الهامة التي تسمح بتغيير السياسات المحاسبية لدى شركات التامين عند تغير اسعار الفائدة السوقية الحالية والتي تؤثر على قياس التزامات التامين ويتم الاعتراف بأثر هذه التغيرات في قائمة الدخل .
9. يمكن لشركة التامين الاستمرار في الممارسات التالية (مع عدم السماح ببدء احدها):

أ- قياس التزامات التامين على اساس غير مخصوم .

ب- قياس الحقوق التعاقدية لرسوم الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة بالمقارنة بقيمتها السوقية .

جـ- استخدام السياسات المحاسبية غير الموحدة بالنسبة لعقود التامين للشركات التابعة فيما عدا ما تسمح به معايير التقارير المالية الدولية .

10. الحيطة والحذر : Prudence

لا تحتاج شركة التامين الى تغيير سياساتها المحاسبية بالنسبة لعقود التامين ذات التحفظ الكبير ، ومع ذلك اذا كانت عقود التامين تقاس بتحفظ كافي فيجب ان لا تدخل في المزيد من الحيطة والحذر (لا يجوز إقتطاع مخصص أخطار كارثية) .

11. هامش الاستثمار المستقبلي : Future Investment Margins

لا تلزم شركة التامين تغيير سياستها المحاسبية لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلي .

12. محاسبة الظل Shadow Accounting :

يمكن لشركة التامين تغيير سياساتها المحاسبية للحد الذي يمكن فيها الاعتراف بربح او خسارة غير محققة على اصول تقاس فيها الارباح والخسائر بنفس الطريقة .

والتسويات ذات العلاقة على التزامات التامين اما بنود قائمة المركز المالي الاخرى سوف يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية اذا كانت الارباح او الخسائر غير المحققة سوف يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية ، ويطلق على هذه الممارسة عادة محاسبة الظل .

13. المشتقات المدمجة Embedded Derivatives :

يتطلب المعيار المحاسبة الدولي رقم (39) ان تفصل بعض المشتقات المدمجة عن عقدها الاصلي وقياسها بالقيمة العادلة وادخال التغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل وينطبق المعيار رقم (39) ومعيار (9) على المشتقات المدمجة في عقد التامين مالم تكن المشتقات المدمجة ذاتها عقد تامين .

14. عدم تجميع مكونات وديعة Unbundling of Deposit Component :

في بعض الحالات تحمل عقود التامين جزء مقابل التامين والجزء الاخر كوديعة يتم استثمارها لصالح المستفيد وبهذا الخصوص يكون عدم التجميع مطلوباً اذا توفرت الشروط التالية :

أ- تستطيع شركة التامين قياس مكون الوديعة بشكل منفصل دون اعتبار للجزء الذي يخص التامين.

ب- لا تتطلب السياسات المحاسبية لشركة التامين غير ذلك الاعتراف بكل الالتزامات والحقوق الناشئة عن مكونات الوديعة .

جـ- يكون عدم التجميع مسموح به ولكنه غير واجب اذا كانت شركة التامين يمكنها قياس مكون الوديعة بشكل منفصل ولكن سياستها المحاسبية تتطلب منها الاعتراف بكل الالتزامات والحقوق الناشئة عن مكون الوديعة دون الاخذ بعين الاعتبار الاساس المستخدم لقياس تلك الحقوق والالتزامات .

د- لا يسمح لشركة التامين بفصل مكونات الوديعة اذا كان لا يمكنها قياس مكون الوديعة بشكل منفصل.

هـ- في حالة عدم تجميع العقد فانه يتوجب على شركة التامين مايلي :

1. تطبيق هذا المعيار (IFRS 4) على مكونات او جزء التامين .
2. تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) على مكونات او جزء الوديعة .

القسم الأول : المعلومات الأولية:

فيما يلي مجموعة من البيانات الأولية، فضلاً ضع إشارة (✓) أمام العبارة التي تتناسب وإجابتك:

١- الخبرة:

- (   ) أقل من ٥ سنوات
- (   ) من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات
- (   ) من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنه
- (   ) أكثر من ١٥ سنه

٢- الدرجة العلمية:

- ( ) دبلوم.
- (   ) بكالوريوس.
- (   ) ماجستير.

٣- الجنس

- () ذكر
- () أنثى

القسم الثاني: الاستبانة

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: اثر التزام شركات التأمين الاردنية بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ "عقود التأمين " على متطلبات الافصاح في القوائم المالية لتحسين موثوقية بياناتها						
١	يحقق الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي.					
٢	يساعد الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ على اتخاذ قرارات إستثمارية أو تمويلية لتوزيع الموارد الإقتصادية.					
٣	الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ يحسن ويزيد من **الشفافية في الإفصاح** (مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق).					
٤	يعكس الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة لشركات التأمين.					
٥	الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ في شركات التأمين يؤدي إلى مزيداً من الفهم والإقتراب من متطلبات الإفصاح في السوق العالمية.					
٦	يحسن الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ قدرة					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
	شركة التأمين في الحصول على تمويل ومشاركات خارجية.					
٧	يساعد الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة في البيانات لغايات إتخاذ القرار الإقتصادي الرشيد من قبل الإدارة الماليه.					
٨	الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ يعزز من موثوقية البيانات المالية.					
٩	يسهم الإلتزام بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٤ على فهم البيانات المالية لشركة التأمين الناجمة عن عقود التأمين.					
المجال الثاني:يضيف المعيار الدولي رقم ٤ تحسينات على السياسات المحاسبية لعقود التامين بم اينسجم مع متطلبات الافصاح لاصدار التقارير المالية بما يضمن لها:						
أ- إلغاء الحذر المفرط، وذلك عبر:						
١	منع إيجاد مخصصات للمطالبات المحتملة بموجب العقود غير الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير.					
٢	اختبار **خسائر تدني**(حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦) القيمة لأصول إعادة التأمين.					

رقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
٣	تحديد إعداد التقارير المالية لعقود التأمين من قبل شركات التأمين نفسها .					
٤	تحديد ما إذا كان هناك إيجابيات من تغيير الأساس المحاسبي مقارنة مع تكلفة المراجعة الشاملة والواسعة للنظام المحاسبي.					
٥	الإفصاح عن المعلومات المحددة والموضحة للمبالغ في البيانات المالية الناتجة عن عقود التأمين.					
ب- استبعاد هوامش الاستثمارات المستقبلية، وذلك عبر:						
١	تعديل معقول يعكس مخاطر عدم التأكد.					
٢	يساعدمستخدميالبياناتالماليةعلى توقيتشكوكالتدفقاتالنقديةالمستقبليةمنعقودالتأمين.					
٣	إضفاء تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية المستقبلية.					
٤	قياس الحقوق التعاقدية في رسوم إدارة الاستثمار المستقبلي بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة.					
٥	استخدام مقاييس تعكس القيمة الجوهرية والقيمة الزمنية للخيارات الضمنية والكفالات.					
ج- عكس معدلات الفائدة السوقية الجارية، وذلك عبر:						

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يؤدي إلى الية محاسبية تعكس أسعار الفائدة الحالية في السوق بشكل ثابت على كافة الالتزامات المشابهة.					
٢	إعادة إلتزامات التأمين المحددة في كل فترة لتعكس معدلات الفائدة السوقية الجارية.					
٣	قياس تقديرات وإفتراضات جارية عند إختياره من قبل المؤمن.					
٤	إستخدام سياسات محاسبية غير موحدة فيما يخص إلتزامات التأمين للشركات التابعة.					
٥	تغير سياسة الشركة المحاسبية لعقود التأمين في حال عرضت بياناتها المالية.					
د- الإعتراف بالمكاسب والخسائر المحققة في حقوق الملكية، وذلك عبر:						
١	معرفة الخسارة الناتجة عن الحدث المؤمن منه.					
٢	الإفصاح عن المبالغ ضمن البيانات المالية لشركات التأمين والتي تكون ناشئة عن عقود التأمين.					
٣	الإعتراف بتعديل الإلتزام في حقوق الملكية.					
٤	الإفصاح عن قيمة الإستهلاك عن الفترة والجزء غير					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المستهلك فى بداية ونهاية الفترة.					
٥	الإفصاح عن الأرباح والخسائر المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية إعادة التأمين.					
هـ- المحاسبة عن إلتزامات عقود التأمين، وذلك عبر:						
١	إدخال تعديلات محدودة على محاسبة شركات التأمين المتعلقة بالعقود التأمينية.					
٢	فهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين.					
٣	إختبار كفاية إلتزامات التأمين المعترف بها.					
٤	يساعد شركة التأمين على الإحتفاظ بإلتزامات التأمين في بيانات مركزها المالي إلى أن يتم تسويتها أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها.					
المتطلبات الأساسية الإفصاحات عن معيار الإبلاغ المالي رقم4 "عقود التأمين"						
١	فهم المبالغ في البيانات المالية لشركة التأمين التي تنشأ عن عقود التأمين					
٢	تقديم تفاصيل عن المخاطر التأمينية والمالية وأثر متغيرات السوق على الإفتراضات الرئيسية المستخدمة التي قد تتعرض لها شركات التأمين					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
٣	توفر معلومات تساعد على فهم مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية والتي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت شكوك التدفقات المادية النقدية المستقبلية لشركة التأمين					
٤	المقارنة مع التقديرات السابقة للكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر معدل التأمين					
٥	إظهار المعلومات حول التعرض لمخاطر قسعر الفائدة أو مخاطرة سعر السوق بموجب المشتقات الضمنية المشمولة في عقد التأمين					
٦	يتطلب الإفصاح عن عقود التأمين الإفصاح عن الأرباح والخسائر من عقود إعادة التأمين المشتراة					